



PROVISIONAL
A/39/PV.18
9 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٠.٠٠

الرئيس : السيد لوساكا
نم : السيد م. ا. م. سلام
(نائب الرئيس)
(زامبيا)
(اليمن)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد فرناندز (بوليفيا)
السيد فاركونسي (هنغاريا)
السيد شامير (اسرائيل)
السيد ماليركا بيولي (كوبا)
السيد كانسو (سيراليون)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

84-64103/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة يوم الجمعة الموافق ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، والذي يقضى بحظر التعبير عن التهاني في قاعة الجمعية العامة بعد الادلاء بالخطابات . وأود أن أضيف انني أعتزم التقيد الدقيق بهذا المقرر بشكل مستمر انصافا لجميع الوفود . وأناشد جميع الأعضاء بأن يتعاونوا معي في تنفيذ هذا المقرر الصريح للجمعية العامة .

السيد فرناندز سافيدرا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، يشرفني أن أتكلم من على هذه المنصة الهامة ، باعتباري ممثلا لحكومة منبثقة عن ارادة شعبية . ان خبرتكم وصفاتكم الشخصية ، سيدى الرئيس ، تشكل ضمانا لنجاح مداوات هذه الجمعية واستمرارا للقيادة الممتازة للرئيس السابق للجمعية العامة ، ورئيس دولة صديقة لبوليفيا ، السيد خورخي ايويكا .

كما يسعد وفد بلادي أن يرحب بقبول بروني دار السلام في هذه المنظمة . أود أيضا أن أعبر عن التهاني الاخوية الخاصة التي يقدمها شعب بوليفيا للامم العام ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، للاهتمام والتعاون اللذين أبدتهما منظومة الامم المتحدة نحو بلادي .

ان شعب وحكومة بوليفيا يؤكدان مرة أخرى تأييدهما للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها . وبالمثل ، نرفض الاستيلاء على الاراضي بالقوة وكل أشكال الاحتلال العسكري .

وتؤكد بوليفيا بشكل قاطع التزامها بمبادئ عدم الانحياز ، كما انها ترفض احتلال
لبنان وقبرص من جانب قوات اجنبية ، وتأسف لأن مساعي الامين العام الخاصة بأزمستي
كمبوتشيا وافغانستان لم تحقق النتائج التي كان يرجوها المجتمع الدولي ، وتأسف كذلك
لا استمرار النزاع بين ايران والعراق ، وتؤكد من جديد ضرورة بذل مزيد من الجهود
المكثفة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة ، وتؤيد كل التدابير الرامية الى اعادة توحيد
كوريا ، وتأسف بعمق لعدم وجود سلم في الشرق الاوسط وتؤيد حق الشعب الفلسطيني
في تقرير المصير . ان بوليفيا لاسباب مبدئية ، وانطلاقا من تجربة تاريخية ، تؤيد المبدأ
العالمي الذي يقضي بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة .
ان بلادى تعلن تضامنها مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر من نير الاستعمار
وتؤكد مرة اخرى حق ناميبيا في الاستقلال في اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اننا نرفض - بطبيعة الحال - مبدأ الفصل العنصرى رفضا قاطعا ، ونسود أن نشير الى ان أى تغيير دستورى في جمهورية جنوب افريقيا سيكون غير مشروع ما لم يكن قائما على أساس المشاركة المباشرة لغالبية سكانها .

ان الصراع المحزن في أمريكا الوسطى لا يؤثر فقط على البلدان الشقيقة بل يهدد بأن تكون له نتائج عكسية على القارة بأسرها . لقد أعربت بوليفيا دوما عن تضامنها مع شعب وحكومة نيكاراغوا في نضالهما للمضي قدما بالبلاد صوب التحول التحررى الوطنى ، الرامى الى اقامة نظام ديمقراطى تعددى .

ان العمل الذى تقوم به بلدان مجموعة كونتادورا انما يحظى بتأييد المجتمع الدولى ويشهد على قدرة بلدان أمريكا اللاتينية وابداعها ورغبتها في ايجاد حلول لمشاكلها دون تدخل المصالح الخارجية .

ان خطى التقدم التى سجلت في الاجتماع المشترك السابع لوزراء خارجية مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى انما توضح انه عن طريق الحوار والتفاوض أصبح من الممكن تحديد المشاكل الرئيسية ويجاد صيغ توفيقية لحلها . وتؤكد حكومة بلادى من جديد تأييدها لعمل مجموعة كونتادورا ، وأملها في أن يتم التوصل الى حل نهائى للصراعات القائمة في المنطقة .

ان بوليفيا منذ القرن الماضى ، تعترف بالحقوق المشروعة لشعب وحكومة الأرجنتين على جزر مالفيناس . ونعرب عن أملنا في ان تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات ، والعمل على ايجاد تسوية عادلة ومشرفة . وأود ان أذكر مرة أخرى قلقنا ازاء وزع أسلحة نووية على الجزر .

تنظر بلادى بعين الارتياح الى النتائج الأولى لتطبيق معاهدات تورينخوس - كارتير التى أعادت الى بنما سيادتها على منطقة القناة . ويحدونا الأمل في أن يتم الامتثال بأمانة لأحكام هذه المعاهدات في اطار الجدول الزمنى المحدد .

ان بوليفيا هي مركز الحركات السياسية والاجتماعية التي تجتاح قارتنا ، فجهالها الوعرة تجتاحها الرياح العاتية التي تهب على العالم كله من جراء الاتجار بالمخدرات والأزمة الاقتصادية . وفي ظل الخلفية تدور ملحمة عظيمة ، هي ملحمة بناء الديمقراطية بين شعوب أمريكا اللاتينية .

ففي تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ أعلنت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ان اهتمام نصف الكرة الأرضية تركز دوما على ايجاد حل منصف يمكن لبوليفيا بمقتضاه ان تحصل على حقها السيادي والنفيد في الوصول الى المحيط الهادئ . وهذا التأكيد القاطع لن يترجم الا بالاعتراف بحقيقة ان حرب ١٨٧٩ قد تسببت في انتهاك الحقوق السيادية لبوليفيا على المحيط الهادئ بشكل مفتعل ، وزعزعت التوازن في القارة وأوجدت عناصر التوتر وعدم الثقة التي تهدد السلم والأمن في نصف الكرة الأرضية .

وفي بيان آخر لي في نفس الجمعية في مناسبة الذكرى العتوية لحرب الباسيفيك أوضحت ان تلك الحرب لم تكن غير عادلة فحسب لكنها أيضا أظهرت خطأ تاريخيا لأنها قيدت بطريقة قاسية من الدور القاري الذي كان من الممكن لبلادي أن تلعبه بوصفها ملتقى طرق بين المحيط الهادئ وحوضي الأمازون وبلاتا . ان وضع بوليفيا ، كبلد غير ساحلي ، والذي فرض عليها ، أوجد مناخا من التوتر ، تجلى بصورة خطيرة في سياق التسليح الذي أطلق له العنان في المنطقة ، والذي التهم في العقد الماضي وحده مهلفا يصل الى حوالي ٢٥ بليون دولار أمريكي ، وفي الوقت ذاته أقام الحواجز في طريق التعاون الاقتصادي المتسقى العثربين بلدان وجدت لتكون متكاملة ، لكن انتهى بها الحال الى أن تكون منفصلة بطريقة مصطنعة نتيجة خطأ تاريخي يجب أن يصحح .

ان النتائج بالنسبة للتنمية السياسية والاقتصادية لبوليفيا لاتزال خطيرة للغاية . فهي تستنزف الموارد الطبيعية لاقليم تبلغ مساحته خمسة أضعاف بلجيكا ، وحرته من الوصول الى ثروات البحر على طول ٥٠٤ كيلومترا من الشريط الساحلي ، وقيدت من وصول

بلادى السيادة الى موانئ المحيط الهادئ ، ومن طرقها التقليدية للتجارة الخارجية ، ووضعتها في وضع تبعية غير مقبول أمام دول أخرى . وزادت من تكلفة التجارة الخارجية لبوليفيا بفرض رسم جمركي غير مباشر يقدر بما يقرب من ٣٥ في المائة من اجمالي صادراتها و وارداتها ، بسبب الخسائر الناجمة عن تأخير البضائع وسوء تناولها . والواقع ان عدم وجود ساحل بحري هو في حد ذاته سبب حقيقي للتخلف الاقتصادي ، والدليل على ذلك ان البلدان المحرومة من الوصول الى البحر تحتل أدنى المراتب في مقياس التنمية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وفي حالة بوليفيا ينطوى هذا الانغلاق الجغرافي على عنصر نفسي آخر ، حيث يزيد هذا الوضع المؤقت من الشعور بالعزلة وعدم الثقة بالنفس الناجمين عن حرب غير عادلة . وهذا الوضع لبلادى يوجد اختلافا واضحا بين وضع بلادى وأوضاع الآخرين الذين يتمتعون - لأسباب أخرى للمعادلة الدولية - بالعبور الحر والوصول الحر الى البحر . ولهذا السبب تؤكد بلدان عدم الانحياز حق بوليفيا غير القابل للتصرف في استعادة حق الوصول السيادة الى المحيط الهادئ ، حيث ان هناك مبدأ عالمي يقضي بعدم شرعية الحصول على الأرض بالقوة .

ويحدوني الأمل في أن يساعد هذا الوصف الوفود الحاضرة هنا على تفهم أفضل لاصرار بلادى الذى لا يحيد على العودة الى البحر بنفس حقوق السيادة التي كانت تمتلكها في الوقت الذى حصلت فيه على استقلالها . وليس هناك أدنى شك فيما تسعى اليه بوليفيا في مطلبها للوصول الى البحر ، بالرغم من ان دينامية العلاقات الدولية عدلت عدة مرات السياق الذى كان يقدم فيه هذا الطلب ، وكل هذه التعديلات تقريبا كانت ضارة بالمصالح الوطنية لبوليفيا .

وفي الآونة الأخيرة قامت الحكومة الدستورية للرئيس هرنان سيليس زوازو القائمة على الارادة الشعبية ، بعملية مشاورات داخلية انبثق عنها توافق آراء وطني لوضع حد لموقع بلادى المنحصر بين جبال الأنديز ، والسهول المرتفعة ودغل الأمازون .

ان هذه الأهداف يمكن ايجازها في جملة واحدة هي ان بوليفيا يجب أن تسترد سواحلها وموانئها السيادية والمفيدة على المحيط الهادئ وأن يربطها بالبلد طريق برى سيادى ومفيد يضمن استمرار الوضع الاقليمي ، ويجعل في الامكان تجميع كل السمات الجغرافية المميزة التي تجعل من بوليفيا في النهاية بلدا يربط بين أحواض أمريكا الجنوبية العظمى ، لا مجرد حلبة مواجهة للمصالح المتضاربة .

وقبل التفكير في مفهوم التعويض الاقليمي الذي لا يمكن قبوله في ضوء سابقة قانونية ، وفي ضوء مبادئ الانصاف العالمية ، اسمحوا لنا أن نذكر الجمعية بأن حل هذه المشكلة من شأنه أن يحرر موارد تخصص لأهداف الحرب غير المجدية ، وتفتح الباب أمام دمج نافع واسع النطاق وتكامل اقتصادى بين البلدان المعروفة حقا على انها بلدان شقيقة ، وهو شيء ضاع منذ زمن طويل في ساحة القتال .

لا يمكن أن يكون هناك بديل عن استعادة الوضع السيادى لبلد له حقوق ساحلية على البحر . فكل تسهيلات المرور وغيرها من المزايا الأخرى التي تعتمد على رغبة الكيانات الخارجية لن تكون كافية ، لأنها لا تعد أكثر من مسكنات من شأنها أن تعرقل العمل الحقيقي الأساسى للمشكلة الكامنة في حقيقة ان بوليفيا بلد غير ساحلي .

ان بلادى مستعدة من هذا المنطلق أن تواصل نداءاتها للبلدان الأمريكية الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية بأن تشجع في مفاوضات مباشرة مع الأطراف المعنية ، في اطار النظام المشترك للبلدان الأمريكية وتحت اشراف رئيس جمهورية كولومبيا السيد بليسااريو تيانكور التي تستحق مبادرته الصادرة عن فكر نبيل خالص امتنان شعب بوليفيا .

وتعتقد بلادى أنه بعد هذه التجربة الطويلة المريرة من الاحباط وخيبة الأمل سيتسنى ، تهيئة الظروف الملائمة للتوصل الى اجراء مفاوضات عملية جادة متمشية مع حقوق ومصالح وتوقعات البلدان المعنية .

وعلى هدى هذا السبيل فاننا سوف نجد الحل المنشود للسلم المستقر الذى طالب به القرار الذى اتخذته منظمة الدول الامريكية في عام ١٩٧٩ . وعلى هدى هذا السبيل سوف نجد تسوية دائمة للصراع الذى طال أمده في المحيط الهادئ .

ولما كانت هذه الحرب وآثارها المؤلمة تمنع بوليفيا وشيلي وبيرو ، فمن المنطقي ان يشمل حلها هذه الدول ويحقق المنفعة لها في اطار معاهدات قانونية وسوابق بشأن الموضوع لكي يتسنى لنا تحقيق اتفاق يراعي حقوق ومصالح الأطراف المعنية ، وفقا لفقرة وردت في القرار الذى اعتمده بالاجماع منظمة الدول الامريكية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ .

ومما لاشك فيه ان الطريق الى السلم يقوم على أساس التفاهم المبني على النية الحسنة والارادة السياسية الواضحة للقضاء على الصعوبات التي تفصل بين شعوبنا . ولا تزال بوليفيا على استعداد للاشتراك في الحوار لضمان احترام حقوقها ، لأنها تحبذ داءا الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية .

ومنذ وقت طويل ونظرية الدومينو في الصراعات هي المقبولة . وربط حان الوقت للجوء الى فرضيات دومينو السلم ، ان من المحتمل وفقا لها ان يؤدي حل أحد الصراعات الى تيسير انهاء صراعات أخرى . وهذا هو الأمل الذى يراود بلدى في هذه السنوات العصيبة ، وسوف يكون الاسهام الذى ستقدمه ارادة شعبي ، التي لا تقهر ، الى المجتمع الدولي على فرار مثال بنما السابق الذى يبعث على الاعجاب .

ان مكافحة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها ، تحد آخر من تحديات العصر الذى تعرض للخطر حياة شعوبنا وصحتها واستقرار المؤسسات الديمقراطية . ومن الناحية التقليدية فان الكفاح ضد هذا الشكل من أشكال الجريمة قد تركز على البلدان المنتجة للمخدرات . ووفقا لهذا المنطق فان أرخص الأساليب وأكثرها فعالية للقضاء على زراعتها فير المشروعة ، والحيلولة دون تصنيعها تكمن في وضع برامج تخضع لاشراف دقيق وتدابير عقابية في البلدان المنتجة .

ومهما يكن من أمر ، وحيث ان الانتاج في الواقع يستجيب للعرض فان جوهر المشكلة يكمن في البلدان المشترية . وهذا الاستنتاج يتعلق ببوليفيا على الأقل تدعاه الأدلة

الثقافية والتاريخية الدامغة . وينبغي الإشارة الى أن الاستخدام البريء لأوراق الكوكا في بلدان الأنديز قديم قدم هذه الحضارات نفسها ، دون أن تكون المخدرات عاملا من عوامل الانحلال الاجتماعي .

وعلاوة على ذلك فمن الواضح أيضا أن معظم الأرباح المتأتية عن هذا النشاط غير المشروع تذهب الى البلدان المستهلكة وبدرجة أقل الى الوسطاء ، مما يزيد من ثروة ونطاق عمل الجريمة المنظمة . ويحصل المنتجون على جزء طفيف من هذه الأرباح كما هي حال أكثر الصادرات من البلدان النامية .

وتبعاً لذلك ، فإن القضاء على الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة يتطلب التفكير مجدداً في مفاهيم وطرق التشغيل . وينبغي القول بأن الحل الحقيقي هو من مسؤولية المجتمع الدولي ، لكن الاسهام الحقيقي لا بد أن يأتي من البلدان المستهلكة التي تمتلك الموارد المالية والفنية الضرورية لمكافحة هذا الوهاب لتحقيق أية درجة من النجاح .

وكما هو معروف جيداً فإن تجارة المخدرات تتم عن طريق هيكل دولي معقد . فالإنتاج والتصنيع والنقل والتمويل والغش والتسويق والاستهلاك كلها مراحل لنشاط غير شرعي متكامل رأسياً وأفقياً . إن البلدان النامية التي تنتج وتدع هذه المخدرات تمر عبر أراضيها هي بدورها حلقات مستقلة في هذه السلسلة ، بيد أن هناك بلداناً أخرى تقرر كيفية إنتاج هذه المخدرات وأسباب إنتاجها .

ومن الواضح أن الإجراءات الوطنية المنفصلة لن تكون ناجحة إذا ما وضعنا في الاعتبار هذه الشبكة المعقدة التي تعبر المناطق الاقتصادية ، ومختلف أنواع النشاط ، والطبقات السياسية والاجتماعية ، إذ لم يتم القيام بجهد منسق ومركزي ومنضاه على الصعيد الدولي . وثمة جانب آخر لهذه المسألة هو ضرورة أن نأخذ في الحسبان أن أي إجراء يتخذ ضد الاتجار في المخدرات لا ينبغي أن يكون مقصوراً على التدابير العقابية وحدها . ورغم أن ذلك عنصر لا غنى عنه في أية استراتيجية عامة ، فإن من الأهمية بمكان أن نقدم بدائل انمائية للفلاحين وقطاعات السكان التي تعيش على إنتاج وتصنيع المخدرات ، حيث أنهم يعانون بشدة بسبب الفقر والكفاف . ولا بد من أن القضاء على الاقتصادات السرية وغير المشروعة ،

التي يجرى تطويرها داخل هذه الشبكة الدولية للتجار بالمخدرات ، والتي تسبب اختلالات خطيرة وعميقة في تنمية البلدان المنتجة .

ان في التدابير الاقتصادية والاجتماعية ، لا التدابير القصاصية الجواب الشافي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة هذه المشكلة بصورة جذرية .

لقد عانى بلدى بمرارة من وجود هذا النشاط الاجرامي وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد عملت حكومة الرئيس سيلس زوازو الدستورية على مواجهة هذا التحدي في اطار الأزمة الاقتصادية الشديدة والصعوبات الجمة الناشئة عن الانتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية .

والحقيقة أن شعب بوليفيا قد أطاح أول الأمر بحكومة غير شرعية ولدت من أحشاء تجارة المخدرات . وبعد بضعة أسابيع من ممارستها للسلطات الشرعية أمرت الحكومة القوات المسلحة والشرطة باحتلال اجزاء كبيرة من المناطق المدارية الشاسعة ، وتدمير مراكز انتاج المخدرات . وقد وضعت المخططات من أجل تحقيق تنمية ريفية متكاملة في هذه المناطق من شأنها أن تمكّن الفلاحين من الاعتماد على بنية أساسية اجتماعية مناسبة ، ومن تعزيز الأنشطة الاقتصادية المشروعة والمستقرة المدرة للربح . وبالنسبة لبوليفيا فان الكفاح ضد تجارة المخدرات التزام أدبي وضرورة عملية . وستكون الحكومة الدستورية حازمة في جهودها لمعاقبة جميع الضالعين في هذه الأنشطة المحرمة .

ومع ذلك فان جهود بوليفيا ستظل غير كافية اذا لم تتخذ التدابير الدولية المتضافرة الضرورية ، وهي مناشدة وجهها الرئيس زوازو في هذه الجمعية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر

١٩٨٢ .

بهذه الروح ، وبناء على مبادرة من بلدى ، اعتمدت الارجنتين واكوادور والبرازيل وبيرو وفنزويلا ، وكولومبيا في (تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام " اعلان نيويورك لمناهضة الاتجار بالمخدرات واستعمالها المحرم " والذي قررت فيه هذه الدول أن تطلب الى هذه الجمعية عقد مؤتمر خاص للأمم المتحدة - نأمل أن يعقد في بوليفيا - لبحث ايجاد حل لمختلف الجوانب المتصلة بهذه الجريمة من وجهة النظر العالمية التي تعتبره امريكا اللاتينية شرطا أساسيا مسبقا للنجاح في المهمة التي يجرى الاضطلاع بها حاليا .

ان تسلسل مختلف العوامل قد تسبب أيضا في نشوء حالتين شبه مستمرتين من الانكماش العالمي . كانت أولاهما في أواسط السبعينات من هذا القرن والثانية في بداية الثمانينات . وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية تمثلت هذه الظاهرة في الانخفاض التدريجي في إجمالي ناتجها القومي ، والتعجيل بعملية التضخم وفقدان قوتها الشرائية في الأسواق الخارجية بسبب الانخفاض المستمر في معدلات التبادل التجاري .

ان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في أمريكا اللاتينية اليوم مطابق للنصيب الذي وجد قبل ٧ سنوات ، مع زيادة في أسعار الاستهلاك وصلت في عام ١٩٨٣ الى نسبة ١٣٠ في المائة ، ومع انخفاض في معدلات التبادل التجاري بلغت نسبته ٣٨ في المائة عن عام ١٩٧٧ .

ونتيجة لما تقدم ، وجدت المنطقة نفسها مضطرة لتخفيض وارداتها بمعدل خطير ، الأمر الذي يكتسي قدرا أكبر من الأهمية اذا أخذنا في الاعتبار أن امريكا اللاتينية أصبحت منذ عام ١٩٨٣ مصدرا صافيا لرأس المال ، حيث انها تلقت من الخارج في عام ١٩٨١ تمويلا صافيا من الموارد الحقيقية . ولكن هذه العملية عكس اتجاهها في عام ١٩٨٣ ، ان تم تحويل مبلغ قدره ٣٠ بليون دولار امريكي الى الخارج .

وإذا أضفنا الى ذلك عبء دينها الخارجي ، وخدمته التي تتطلب موارد تبسدو اليوم محدودة أكثر من أى وقت مضى ، فاننا نخلص الى أن حالة الأزمة الاقتصادية الحقيقية التي تشهدها امريكا اللاتينية تستلزم معاملة تفضيلية ، الأمر الذي لا يستدعي فحسب التوصل الى الحلول التي تقتضيها الحالة القائمة ، وانما أيضا اتخاذ تدابير متوسطة وطويلة الأجل . ان حالة بوليفيا تمثل السمة المميزة للأزمة التي تؤثر على امريكا اللاتينية بأسرها ، ان يعاني اقتصادها من انكماش لم يسبق له مثيل يتبدى في هبوط مستوى دخل الفرد بواقع ٣٠ في المائة خلال فترة السنتين الماضيتين ، وفي ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ في عام ١٩٨٣ الى ما يربو على ٣٠٠ في المائة سنويا ، كما تضاعف معدل البطالة خلال السنوات القليلة الماضية .

وقد اصطدمت جهود حكومة بوليفيا لمجابهة هذه الحالة الخطيرة ، بعقبات نشأت عن ارتفاع مستوى الدين الخارجي وسلبية معدلات التبادل التجاري ، وانخفاض حجم الصادرات ، وهبوط حاد في الواردات الأساسية اللازمة لتشغيل النظام الاقتصادي للبلد على نحو طبيعي . وعلى سبيل المثال ، تردت معدلات التبادل التجاري بواقع ١٠ في المائة في الأشهر الثلاثة الماضية ، وانخفضت الواردات بنسبة ٤٥ في المائة في سنة ١٩٨٣ ، كما أن هبوط معدل الصادرات في الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٣ بلغ ٣٥ في المائة .

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية ، تتسم الصورة بطابع مأساوى ، ان تتم عن تدهور شديد في ظروف معيشة قطاعات عريضة من السكان ، لا يجد الكثير من عناصرها ما يكفي لأن يقيم أوده بينما يشرف آخرون على الموت جوعا . كما ان المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بسوء التغذية والوفيات بين الأطفال ومتوسط العمر المتوقع بين الآخرين تعد من أخطر المؤشرات في القارة .

وفي مثل هذه الظروف ، تزداد الصراعات الاجتماعية والسياسية حدة ، وتصبح مطالب السكّان ، في هذا الصدد ، باللغة التصلّب ، ومن ثمّ ، فنحن نجابه صعوبة متزايدة في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي ، كما أن استقرار العملية الديمقراطية ذاتها معرض للخطر .

وقد قال الرئيس هرنان سيلس زوازو أمام هذه الجمعية العامة ، في مستهل فترة تولّيه منصبه ، ان الحكومة الدستورية تسلّمت تركة مثقلة بالديون ، وتعاني من أزمة اقتصادية حادة ، الأمر الذي يتطلب من البوليفيين بذل تضحيات هائلة لانعاش اقتصاد البلاد وتحسينه بشكل تدريجي .

وان شعب بوليفيا ، بما يبذله من تضحيات يومية ، يسهم في اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني . بيد أنه على المجتمع الدولي أن يبدى تفهما ، كي يمكننا معا التغلّب على هذه الأزمة الساحقة ، ان حدود التضحيات المطلوبة من غالبية السكّان تتسم بطابع لا يستطيعون معه المضي طويلا في بذل هذه التضحيات ، ما لم نشهد في الوقت نفسه بوادر أمل وانعاش اقتصادي حقيقي .

وقد أظهرت برامج التكيف التي وضعتها الحكومة ، ادراكها للمسؤولية . بيد انه نظرا لعدم اتساق الأسلوب المستخدم في اعداد هذه البرامج ، يتبين وجود بعض العناصر المعوقة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية ، وكذلك الحاجة الى دعم عاجل وسريع من جانب المجتمع الدولي بغية تحييد هذه العناصر السلبية التي تجعل من المستحيل تنفيذ البرامج دون اللجوء الى القوة أو القمع السياسي ، وهو ما يتعارض مع الروح الديمقراطية للرئيس سيلس زوازو .

ومازال أمامنا طريق طويل علينا أن نقطع في سبيل اعادة هيكلة الاقتصاد وارسائه على أسس سليمة وفعالة في كل من القطاعين العام والخاص . وتحقيقا لهذه الغاية فاننا نحتاج الى موارد جديدة وتكنولوجيا وادارة مناسبتين .

وفي هذا السياق ، اكتسبت مشكلة خدمة الدين الخارجي أهمية اجتماعية وسياسية خاصة ، حيث انها لم تؤد الا الى الحاجة لبذل مزيد من التضحيات ، وزادت من ثقل عبء المتطلبات الواقع على الاقتصادات الضعيفة في المنطقة .

ويبدو انه لم يفهم بعد أن العبء الواقع على شعوب أمريكا اللاتينية من جراء هذا التكيّف الإقتصادي والمالي لا يؤدي إلا الى تفاقم الأزمة وافقار المجتمعات الاقليمية وشمل أجهزتها الانتاجية واثارة العنف الاجتماعي ، كما انه لن يسهم على الأرجح في تحسين قدرتها على تسديد الدين الخارجي .

ولهذا السبب ، يشير الرئيس سيلس زوازو دائما الى ضرورة أن تقوم أمريكا اللاتينية بتجميع قواها للدخول في حوار سياسي مع البلدان الدائنة ، إذ أن عواقب المد يونية الخارجية تتجاوز بوضوح الجوانب المالية والتقنية البحتة ، وتتطلب وضع تعريفات عالمية فيما يتعلّق بالتمويل والتجارة الدولية ، وبهذا تتحمل البلدان الدائنة والبنك الدولي جانبا من تكاليف التكيّف يتناسب ونصيبها من مسؤولية خلق مشكلة مد يونية أمريكا اللاتينية وتبعاتها . وهذه ، دون شك ، هي روح " توافق آراء " قرطاجنة " و " اعلان مار دل بلاتا " . ان الظروف البالغة الصعوبة التي يجتازها في الوقت الراهن ، اقتصاد حكومة بوليفيا حمل الحكومة على اتخاذ قرارها بأن ترجى مؤقتا خدمة قسط من دينها الخارجي . وبالرغم من أن هذا القرار يبدو منفردا في السياق الدولي الراهن ، فانه سيكون من المألوف في المستقبل القريب أن نشهد بلدان أخرى على نفس المستوى من التنمية تجد الوفاء بالتزاماتها أمرا مستحيلا . بيد أن الحل لا يكمن في فرض جزاءات ، قد تأتي بنتائج عكسية أو تتطوى على ظلم ، وانما يتمثل الحل في مساعدة هذه البلدان على انعاش انتاجها ، الأمر الذي سيترتب عليه أيضا أمرا مرضيا بالنسبة للبلدان الدائنة . وتتطلب عملية الانعاش هذه مدخلات جديدة بغية تشجيع الصادرات من المنتجات التقليدية والحد يثة على حدّ السواء . ان بوليفيا لديها الموارد الضرورية لتغطية التزاماتها الحالية ولتحسين مستوى معيشة شعبها ، ولكن مع الافتقار الى المدخرات المحلية يقتضي الأمر بصورة ملحة تمويلا خارجيا بغية تحويل سلعها الى موارد قابلة للتصدير .

هذه هي الوقائع التي ينبغي أن يتركز حولها تعاون المجتمع الدولي بما في ذلك المصارف الخاصة ومنظمات التمويل متعددة الأطراف . وعلى أساس هذه الفلسفة ، سيتمكن ايجاد حلّ بناء لمشكلة لن تفضي معالجتها بالأسلوب التقليدي إلا الى نتائج عكسية بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية واستقرار النظام الإقتصادي الدولي .

ان موجة الديمقراطية التي تعم القارة من ريو غراندي الى تييرا دل فويغو تتسم بالقوة أكثر من أى وقت مضى ، ان أن الشعوب الأمريكية أكدت من جديد الواحد تلو الآخر ، حقها في العيش في حرية . كما توارت النظم الاستبدادية الواحد تلو الآخر ، لتحل محلها حكومات نيابية وليدة الارادة الشعبية . وتتسم هذه العملية بسعة الانتشار والقوة الى حد قد يعجز معه المرء عن تبين مدى عمقها وينحو الى اغفال عواقبها وأخطارها . ومن المؤكد أن ذلك ليس بالتغيير المتزامن المستغرب ، من حكومات عسكرية الى حكومات مدنية ، كما كان يحدث كثيرا في الماضي . ان ما نشهده هنا هو تغيير تاريخي عميق يستمد جذوره من تغيير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لأمريكا الجنوبية في الأعوام الـ ٥٠ الماضية .

ففي الثلاثينيات أطاح الكساد الكبير بالجمهورية القطاعية والمتخلفة القائمة على حكم القلة ليفسح الطريق أمام نظام مدني وعسكري ذي صبغة شعبية ، استطاع رغم وجود اختلافات دقيقة تحديت مجتمعات أمريكا اللاتينية عن طريق اصلاح الزراعي والتصنيع واحلال الواردات والمشاركة المباشرة للدولة في النشاط الاقتصادي ، وتعبئة جماهير الشعب العريضة في المدن والريف .

وبهذه الطريقة ، أقيم في أمريكا اللاتينية هيكل انتاجي واجتماعي جديد ذي طابع حضري ومتطور ، ولكنه اقترن في الوقت ذاته بفروق هائلة في مستويات المعيشة والشرارة ، تمثلت في : مجتمع نابض بالحياة ولكن يسوده ظلم شديد ، وأمم تعاني من أوجه اختلالات داخلية واسعة النطاق ، تخضع لنظام دولي جائر ، وبلدان لديها موارد بشرية وطبيعية وتكنولوجية ضخمة ولكن بقي كل منها منعزل عن الآخر وان اعتمد على آخرين .

وفي معظم هذه الفترة كنا قادرين على تبين التناقض القائم بين هيكل اجتماعي واقتصادي مفتوح يتميز بطابع المشاركة ، ونظام سياسي يتسم على نحو متزايد بطابع الفاشية والوصاية . ولم تعد الديمقراطية مجرد كلمة بل أصبحت شعارا ؛ فقد عبرت تماما عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع ، الأمر الذي تمخض عن تعبئة الملايين من الناس ، وامتلاء شوارع وسجون أمريكا بالأبطال والشهداء .

وأخيرا ، كما حدث منذ نصف قرن مضى ، فإن انكماش اقتصاديات دولها كبيرا استنفذ إمكانات النمط الاقتصادي الليبرالي الجديد ، وأدى إلى انهيار الأنظمة الفاشية - فسخا الطريق أمام العملية الديمقراطية الكاملة التي تخوضها الآن أمريكا اللاتينية - وان كانت هذه العملية لم تنتظم بعد . ومن الواضح أنها عملية تختلف اختلافا جوهريا عن الديمقراطية القديمة في صورتها الرسمية والمستندة إلى حكم الأقلية . فهي تفرض تحديات جديدة معقدة ، على الفكر والتنظيم السياسي للقارة . وفي الواقع ، ففي إطار القيم الديمقراطية الكلاسيكية كاحترام حقوق الإنسان وحرية الفرد والخضوع للقانون ، ينبغي أن نعمل على توسيع القطاعات الاجتماعية الجديدة والتي انبثقت عن عملية التحديث والتدبير والاصلاح الزراعي ، في آليات المشاركة وصنع القرارات السياسية .

وبالنسبة لبوليفيا ، لا شك أن هذه مهمة صعبة محفوفة بالتوتر بسبب ظهور عناصر جديدة على المسرح الاجتماعي اكتسبت حقها في المشاركة بدورها وبسبب وجود أشكال لم يسبق لها مثيل في المنطقة منافية للأشكال الكلاسيكية للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ولذلك لا مندوحة عن تحديث الذهاب السياسي والممارسة لكي تشمل في سياق الأشكال المؤسسية الملائمة ، تلك العناصر الجديدة والمستويات الهيكلية الجديدة ، من التمثيل النشط لجماهير الشعب في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياة المجتمع والدولة .

ومن هذه الاعتبارات تنبثق جوانب معينة لفهم الديمقراطية : الديمقراطية الاقتصادية من خلال دعم نظام الاقتصاد المختلط القائم على التوازن النسبي في القوة بين القطاعين العام والخاص ، والاعتراف الصريح بالدور القيادي للدولة في مجال التخطيط للاقتصاد الوطني ، والديمقراطية الإقليمية بمعنى أنه من الأهمية بمكان أن نفتح الباب أمام الأشكال المبتدعة والمالحة للإدارة اللامركزية والحكومات المحلية التي تجسد الحقائق

الجديدة ، وتمكن من الاستفادة الكاملة من الامكانيات البشرية والموارد الطبيعية التي تتبدد في بلداننا . والديمقراطية الاجتماعية والثقافية من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاقتصادى ، واطاحة الوسائل التي توفر الرعاية الصحية والتعليم والاسكان وتكافؤ الفرص لجميع أفراد الشعب . والديمقراطية السياسية القائمة على احترام آراء الآخرين ورفض الممارسات القديرة القائمة على نظام السيد والسود ، وبذلك تتيح الفرصة الحقيقية في النهاية للغالبية العظمى للأفراد في مجال صنع القرار السياسي .

تلك هي التحديات التي وضعها التاريخ أمام شعوب أمريكا اللاتينية بما في ذلك شعب بلادي . ان الرئيس سيليس زازو وحكومة الوحدة الشعبية الديمقراطية يتعين عليهم ان يقيموا نظاما ديمقراطيا تعدديا يحترم حرية الفرد وحقوق الانسان ، في خضم الاضطرابات الاجتماعية العميقة ، وأشد الأزمات الاقتصادية خطورة في هذا القرن ، والآثار الضارة السخيرة لتجارة المخدرات ، واللامبالاة الواضحة من جانب الدول العظمى ازاء محنة شعوب العالم الثالث . وعند ما يلاحظ المرء هذا النضال بكل أبعاده ، فمن العسير عليه أن يكبح مشاعر متناقضة عميقة تتذبذب بين الخوف والأمل ، لأننا نرى في نضالنا بين الظلال والنور ملامح ما زالت مبهمة وغير محددة لمجتمع جديد يقيم هذا الجيل في هذه المرحلة البطولية من تاريخ أمريكا اللاتينية .

السيد فاركوني (هنگاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لسي
سيدى الرئيس أن أتقدم اليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وادراكا مني بكفاءتكم وثراء خبرتكم في الحياة الدولية فانني على ثقة من قيادتكم لمد اولاتنا بكفاءة . وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم في اضطلاعكم بمهتكم الجسدية .

وأود أن أرحب أيضا بهروني دار السلام أحدث الأضواء في منطقتنا .
خلال وجود الأمم المتحدة الذى أشرف على أربعة عقود واجه العالم في مناسبات

عدة توترات دولية متزايدة ، وتطورات تتناقض ونص وروح ميثاق الأمم المتحدة . ان امتداد حدة التوتر الدولي ، والتسارع في سباق التسلح والمحاولات المتزايدة من الخارج للاخلال بالنظام الاجتماعي والسياسي الداخلي للدول ذات السيادة قد بلغت أبعاداً خطيرة في مصرنا ، مما يمثل مبعث قلق مشروع لدى الشعوب لا في منطقة معينة وبلد بعينه ، ولكن في جميع أرجاء العالم .

ان اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي تم التوقيع عليها ، تتعرض الآن للخطر ، ولم يتم التوصل الى أى اتفاق جديد . كما أن بدء وزع القذائف النووية الأمريكية المتوسطة المدى في أوروبا الغربية يعد من أخطر التطورات التي حدثت في الماضي القريب . فهو يزيد الشعور بالتهديد النووي في أوروبا ، ويؤدي الى إثارة المزيد من التوتر في الحياة الدولية ، بل ويؤدي أيضا الى زيادة عدم الثقة بين بلدان القارة الأوروبية .

وفي هذه الحالة ، فان رد الفعل الايجابي من جانب بلدان حلف شمال الأطلسي على المقترحات المعقولة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية ، والتي تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية المشروطة لجميع الأطراف ، ستكون له أهمية متميزة . ان الدول الأعضاء في حلف وارسو لا تسعى الى التفوق العسكري ، ولكنها لا تستطيع أن تسمح بالاخلال بالتوازن العسكري التاريخي . ولهذا فان حكومتنا ، ان تعرب عن قلقها ازاء الحالة التي نشأت عن وزع القذائف ، تعتبر أن التدابير المضادة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي كان لها ما يبررها . ومن جهة أخرى فاننا نعتقد أن الهدف الذي ينبغي السعي اليه هو الحفاظ على التكافؤ العسكري ضد أدنى حد ممكن من الأسلحة والقوات المسلحة . ويتطلب التقدم صوب هذا الهدف تهيئة ظروف تسمح باستئناف محادثات تحد يد الأسلحة التي أوقفت نتيجة لوزع القذائف في أوروبا الغربية .

وترى حكومة هنغاريا أن العمليات غير البواتية في الحياة الدولية يمكن عكس اتجاهها . ففي مصرنا النووي ليس هناك بديل معقول للتعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية

المختلفة . ونرى أنه في الحالة السائدة السخفوفة بالأخطار ، هناك عوامل موضوعية تجعل من الحتمي ، الابقاء على الحوار بين بلدان العالم بل وتوسيعه . وهذا يتطلب اظهار الارادة السياسية بشكل واضح ولموس والدراسة الجادة للمقترحات الرامية الى تخفيف التوتر والاستجابة المضمونية لهذه المقترحات .

ان الأهمية البالغة التي تعلق على العلاقات بين الدولتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، قد أكد عليها الكيرون في هذه الجمعية . وترى هنغاريا أن مسار العلاقات الأمريكية السوفياتية ، أصبح عاملا يحدد الحالة الدولية . وانني أعتقد أن جميع أعضاء المجتمع الدولي سيرحبون بأي تحول حقيقي صوب طلاقة أكثر واقعية ومسؤولية بين البلدين . ونحن مقتنعون بأن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا يمكن تطبيعها الا على أساس احترام مبادئ المساواة والأمن المتساوي .

وترى حكومتي أن الظروف الدولية المعاصرة تزيد من الحاجة الى القيام بكل شئ يمكن لوقفا تدهور الموقف . وبالتالي فما يؤسف له أن بعض الدوائر تشكك في الحقائق التي برزت عقب الحرب العالمية الثانية ، وهذا بدوره يزيد من حدة توتر الموقف السياسي المتوتر أصل . ان الشعوب لا تريد التخلي عن مزايا الانفراج والمناخ الطيب الذي ولدته تلك الفترة لنا جميعا . وينبغي على الحكومات أن تعتمد على هذا الرصيد المعنوي الهائل وذلك لعكس اتجاه العمليات غير المواتية التي تشكل خطرا على العالم وتؤدي الى تهديد الموارد الثقافية والمادية ، وتؤجل التوصل الى حلول للمشاكل العالمية الملحة ، وتزيد ظروف حياة الشعوب سوءا ، وتؤدي بحضارتنا الى التفتت والانحيار .

في المحافل الدولية ، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ما فتئت دول البلدان الاشتراكية ودول أخرى تبذل جهودا كبيرة لتحقيق نزع السلاح . ولسوء الحظ لم يتسن حتى الآن تحقيق نتائج ملموسة ، والأسوأ من ذلك ، ان النتائج التي تم تحقيقها بالفعل تتعرض للخطر . وهذا سبب يدعو الى القلق ، ان المحافل الدولية المقدر لها أن تصوغ اتفاقات لنزع السلاح وتحديد الأسلحة محكوم عليها بالفشل ، نتيجة لعدم استعداد منظمة حلف شمال الاطلسي للتوصل الى اتفاقات مضمونية .

وترى حكومة هنغاريا أنه ينبغي مضاعفة الجهود رغم الفشل المتكرر . ان الأهمية السياسية لمحافل نزع السلاح تتزايد بدلا من أن تتناقص . ان المداولات المتعلقة بنزع السلاح والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى وان لم تؤد الى نتائج فورية فانها توضح بشكل لا لبس فيه رغبة شعوب وبلدان العالم في السلم وسعيها لتحقيق عالم تعيش فيه وتعمل في أمن وسلام .

وترى حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية أن ازالة خطر الحرب ، لا سيما الحرب النووية وكذلك كبح جماح سباق التسلح هما أكثر مهام السياسة الدولية الحاحا . أما فيما يتعلق بالجهود المتعلقة بتلافي خطر الحرب النووية ، فاننا نعلق أهمية خاصة على الاقتراح القاضي بأن تقوم كل دولة نووية باعلان أنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية . ومثل هذا الالتزام من شأنه أن يسهم اسهاما هاما في تحسين المناخ

الدولي، وفي دعم الثقة فيما بين الدول. ان قيام الدول النووية بادراج تعهداتها الفردية في صك من صكوك القانون الدولي من شأنه أن يعزز الوزن السياسي لتلك الخطوة تعريضا كبيرا.

ان دعم ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو خطوة بالغة الأهمية كما ترى حكومتي بأن اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في اوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم أمر مفيد ويجب في أوانه.

ولا تزال حكومة جمهورية هنغاريا تعلق أهمية كبرى على الجهود الرامية الى مننع انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يسهم المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار المزمع عقده قريبا، في تدعيم نظام عدم الانتشار. كذلك فان الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية من شأنه أن يساعد بنفس القدر في كبح جماح سباق التسلح.

ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي تطور خطير يهدد سلم العالم تهديدا بالغا. ونحن نؤيد الجهود الرامية الى عقد محادثات بشأن نزع سلاح الفضاء الخارجي، ونؤيد بدءها في أقرب وقت ممكن، كما نؤيد ادراج مسألة قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية على جدول أعمال دورتنا.

وبينما نركز تركيزنا خاصا على نزع السلاح النووي فاننا نرى من الضروري الأسراع بالمعاهدات الخاصة بحظر أدوات التدمير الشامل كالأسلحة الكيميائية أو الأشعاعية أو غيرها واستكمال هذه المعاهدات بنجاح في أقرب وقت ممكن. كذلك فان وقف التنافس في مجال الأسلحة التقليدية يعد بدوره مهمة بالغة الأهمية.

واهتماما بصون السلم والنهوض بالعلاقات البناءة فيما بين الدول تولي حكومة هنغاريا اهتماما متزايدا لتعزيز الأمن والتعاون في أوروبا، واذ كان روح هلسنكي. وباقتراح الذكرى العاشرة للتوقيع على البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي، لا تزال حكومتي مقتنعة بأن أكثر الطرق فعالية لحماية الانفراج وتعميق التعاون في أوروبا تكمن في التنفيذ الكامل المتوازن لأحكام تلك الوثيقة من جانب جميع الدول المشاركة.

ان حيوية العملية التي بدأت في هلسنكي تتأكد في حقيقة ان اجتماع مدريد - حتى في ظل ظروف التوتر هذه - قد اختتم أعماله باعتماد وثيقة مضمونية متوازنة، وبذلك فتح الطريق أمام عقد مؤتمر استكهلم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا . وترى حكومتي أنه من الأهمية بمكان أن تثمر هذه المحادثات وأن تسهم في خفض التوتر والمجابهة العسكرية .

ان قيام بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي بالاستجابة على نحو بناء للاقتراح الخاص بصياغة معاهدة بشأن التخلي عن استخدام القوة المسلحة والحفاظ على العلاقات السلمية سيكون لها أثر ايجابي على تطوير العملية الاوروبية الشاملة . وفي النداء الذي نشر في بودابست في نيسان /ابريل الماضي اقترحت الدول الأعضاء في منظمة حلف وارسو البدء في اجراء مشاورات متعددة الأطراف بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن . وقامت حكومة هنغاريا بارسال نص النداء الى جميع الأطراف المعنية، وما زالت تنتظر ردودها المضمونية حتى الآن .

وما فتئت حكومة هنغاريا الشعبية تبذل أقصى جهدها للنهوض بعطيات هلسنكي ولتعزيز تنفيذ المبادئ والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية . وترى حكومتي ان انعقاد المحفل الثقافي الاوروبي في بودابست في عام ١٩٨٥ . اتساقا مع قرار اجتماع مدريد ، يمثل اعترافا دوليا بنشاطنا في هذا الصدد . ونحن نقوم الآن بالاعداد لهذا المحفل آتيا أن يسهم اسهاما اضافيا في تطوير التعاون في أوروبا ، وتحسين التعرف على بعضنا البعض بشكل أفضل ، وبذلك يمكن أن يمثل خطوة أفضل صوب تعزيز الثقة .

وتسعى هنغاريا الى صون ثمار الانفراج وتنميتها عن طريق قنوات العلاقات الثنائية ايضا . فهي تسعى الى الاسهام في تحسين المناخ الدولي والتنفيذ العملي لسياسة التعايش السلمي ، وذلك عن طريق الابقاء على الحوار ، والحفاظ على علاقتها مع الدول المختلفة عنها في النظم الاجتماعية ، وتنمية هذه العلاقات . ومازلنا على استعداد للاستمرار في هذا الحوار المضموني .

ان الحالة في الشرق الأوسط والعدوان الاسرائيلي على البلدان العربية لا يزالان يشكلان خطرا كبيرا على العالم بأسره . وترى حكومتي ضرورة القيام بجهود دولية اضافية لحل مشاكل تلك المنطقة ، وتعتقد أن الحالة في الشرق الأوسط تتطلب تسوية عادلة ودائمة وشاملة يكون من شأنها أن تضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به ، وتهيئة جميع الظروف والضمانات الضرورية لجميع دول المنطقة كيما تعيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها دوليا .

ان التطورات التي حدثت في العام الماضي ، ولا سيما الاعتداء على غرينادا والأعمال التي تهدد سيادة كوبا ونيكاراغوا ، قد أدت الى مزيد من التوتر في منطقة الكاريبي . وتشعر حكومتي بقلق متزايد ازاء هذه التطورات في ذلك الجزء من العالم ، وتقدم دعماً للجهود الرامية الى التوصل الى حل سلمي تفاوضي للأزمة في أمريكا الوسطى .

ولا تزال حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تؤيد الابقاء على وحدة أراضي جمهورية قبرص واحترام سيادتها ومركزها غير المنحاز . وهي تؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية الى تحقيق تسوية تفاوضية سلمية لمسألة قبرص وذلك عملاً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وعلى أساس احترام مصالح الطائفتين على حد سواء .

ولسوء الحظ ، لا يزال جنوب شرقي آسيا يشكّل مصدراً للتوتر في السياسة الدولية . ونحن نرى أن المسائل المشيرة للخلاف في تلك المنطقة ينبغي حلها سلمياً من جانب الدول المعنية مباشرة ، على أساس احترام مصالحها المتبادلة واحترام الحقائق القائمة . وتمثل الاقتراحات البناءة التي تقدمت بها بلدان الهند الصينية أطواراً ملائمة لمثل هذه الجهود . وسيتسنى تعزيز التقدم اذا ما تم الاعتراف بالدول العام بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وضمان تمثيلها المشروع في المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة .

وينبغي وضع حد لتدخل القوى الرجعية الدولية في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، والحرب غير المعلنة على ذلك البلد ، في أقرب وقت ممكن . وتتابع حكومة هنغاريا باهتمام بالغ نشاط الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، وتأمل أن تجد الدول المهتمة وسيلة للتوصل الى تسوية تفاوضية على أساس احترام سيادة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وتؤيد حكومتي مبادرات حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لاعادة التوحيد السلمي والديمقراطي لهذا البلد دون تدخل اجنبي .

كما تؤيد حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تصفية بقايا النظم الاستعمارية حيثما وجدت . ونحن نؤمن أن الجهود الدولية المتضافرة ، والاجراءات الأكثر حسماً أمور ضرورية لتحقيق هذا الهدف ، كما يحظى الكفاح العادل لحركات التحرر الوطني بتأييدنا .

هذا ، وتعلق حكومتي أهمية خاصة على تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وممارسة أكثر كمالاً لحقوق الإنسان في العالم . وانطلاقاً من نظامها الاشتراكي ، تعمل هنغاريا على الوفاء الكامل بالالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها في هذا الصدد . ونحن نعتبر أن سياسة جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية أشنع مثال على الانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الإنسان . ونعتبر أن اعتماد دستور جنوب أفريقيا الجديد هو مناوره تستهدف تكريس نظام الفصل العنصري . أما مسؤولية الإبطاء في تسوية مسألة ناميبيا فتقع على عاتق نظام جنوب أفريقيا ومن يؤيدونه .

إن جمهورية هنغاريا الشعبية تؤيد المساعي المناهضة للإمبريالية والتي تقوم بها بلدان حركة عدم الانحياز ، وهي على استعداد للتعاون معها في تحقيق مطالبها المشروعة لإنشاء عالم أكثر ديمقراطية وسلاماً ، ولايجاد حلول منصفة للمشاكل التي تحيق بالبلدان النامية .

أما الاتجاهات المناوئة في الحالة الدولية ، فقد كان لها أثرها على الاقتصاد العالمي أيضاً . فقد تعرضت العلاقات التكنولوجية والاقتصادية الدولية لضرر خطير نتيجة للميل المتزايد للحظر وزيادة النزعة الحمائية ، والصعوبات في النظم النقدية والمالية العالمية ، والمعدلات العالية المصطنعة في أسعار الفائدة ، والتي تؤثر تقريباً على كل البلدان ومجموعات البلدان ، ولكنها تلحق ضرراً أكبر بالبلدان النامية .

وفي ظل الحالة السائدة ، ثمة إبطاء كبير في حل العديد من المشاكل التي تؤثر على العالم ، والتي لا يمكن حلها إلا إذا تحسنت حالة التعاون الدولي . إن حل المشاكل الطحة مثل توفير الغذاء لسكان العالم ، وحماية الأمهات والأطفال والاستخدام المعقول للمواد الخام والطاقة ، واستكشاف موارد جديدة للطاقة ، وكذلك الحماية البيئية ، كلها مشاكل يجرى تأجيلها يوماً بعد يوم . وقد يكون لكل هذا آثاراً لا يمكن التنبؤ بها على مستقبل عالمنا . وينبغي على الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في تخفيف هذه المشاكل .

وفي المؤتمر الذي عقد على أعلى مستوى في حزيران / يونيه الماضي ، دعوت الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي الى عمل أكثر تكيفا لاعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي عادل . وقد اقترحت هذه الدول أن تبدأ المفاوضات الشاملة بشأن أهم المسائل الاقتصادية في وقت مبكر ، وذلك في إطار الأمم المتحدة وهاشترك جميع الدول .

وهنغاريا التي تحصل على نصف دخلها القومي تقريبا من التجارة الخارجية قد تعرضت لضرر كبير نتيجة للمظروف التجارية والاقتصادية الدولية . ونحن نسعى الى تنمية علاقاتنا الاقتصادية الخارجية وتوسيعها ، كما أننا نناهض التمييز والنزعه الحمائية . وترى حكومتى أن التجارة العالمية ينبغي أن تقوم على أساس الدولة الأولى بالرعاية ، وعدم التمييز ، وتنفيذ الالتزامات التعاقدية بنوايا حسنة . ونحن مقتنعون بأنه في ظل الحالة الدولية المتوترة الراهنة ، فإن اقامة مثل هذه العلاقات الاقتصادية يمكن أن يكون لها دور هام في تحقيق الاستقرار وبالتالي تؤدي الى نتيجة سياسية مواتية .

في الربيع الماضي ، اتبعت لنا فرصة الترحيب بالأمين العام للأمم المتحدة في بلادنا ، وعقد محادثات مفيدة معه . وما زالت حكومتى تعلق أهمية قصوى على أنشطة الأمم المتحدة ، وهي على استعداد للقيام بدور فعال في عمل المنظمة العالمية وذلك لحل المشاكل المتزايدة التعقيد التي تواجه عالمنا . ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور فعال في تسوية النزاعات الدولية ، وفي حل المشاكل العالمية ، وفي الجهود الرامية الى النهوض بالعلاقات السلمية بين الدول ، وبالتعاون الدولي المتعدد المستويات . ان امثال جميع الدول الأعضاء للالتزامات التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق الدولية ، وذلك الجهود المشتركة لمواجهة المشاكل القائمة ستكون لهما أهمية حاسمة . وانما ما تحقق ذلك ، فان الأمين العام للأمم المتحدة سيتمكن بعد عام من اليوم ، أى في الذكرى الأربعين لانشاء منظمنا العالمية ، من أن يعد تقريرا عن عالم أكثر سلما وأمانا عما هو عليه الآن .

السيد شامير (اسراييل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، يسعدني أن أضم صوتي الى أصوات من سبقوني بتقديم أحر التهاني لكم من على هذه المنصة . ان في هذه التهاني اشادة ببلادكم وبكم وكذلك بقارة تقوم بدور بارز في هذه المنظمة .

وانني لعلى أمل وثقة من أن قيادتكم وادارتكم لمداوات هذه الجمعية ستكونان بناءً تين وايجابيتين ، وستستجيبان للمشاكل الخطيرة التي تواجهنا . وما يدعو للارتياح أن نلاحظ أن أسرة الامم تزداد عاما بعد عام ، وانها تعزز بشركاء جدد في جهودنا المشتركة . وان صمود الامم المتحدة أو سقوطها مرهون بعبداً العالمية . والاسلوب الوحيد الذى يتعين علينا أن نتخلى عنه هو دعم المصالح الضيقة الانانية التي تتنافى مع جهودنا الدولية المشتركة .

ويجب أن تبدأ كل دورة من دورات الامم المتحدة بروح من الامل لانه لعلى الرغم من احباطات الماضي ، فاننا نستطيع ، بل ويتعين علينا ، أن نجدد جهودنا وأن نعمل من أجل عالم أفضل . وقبل أربعين سنة نظر الذين أسسوا الامم المتحدة خلفهم الى ماض محزن وتعهدوا بايجاد صكوك تكفل مستقبلا أفضل للبشرية . ونحن أيضا ، عملا بتراث يهودى قديم ، ننظر عاما بعد عام الى احباطات الماضي بايمان راسخ بمستقبل أفضل ، ويحدونا أمل لا ينطفئ بانتصار تلك الروح الانسانية التي لم نخذلنا أبدا .

ان الذكرى الاربعين لنهاية الحرب العالمية الثانية ستقع في عام ١٩٨٥ كما اشار من تكلموا قبلي هنا . لقد كانت هذه الذكرى علامة بارزة في التاريخ وخاصة في تاريخ شعبي . واسراييل ، والشعب اليهودى الذى لا يزال يحمل ندبات هذه الحرب الرهيبة ، سيحتفلان بهذه المناسبة على النحو اللائق . وهي مناسبة ستحتفل بها كل الامم كما أوصت بذلك الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة التي دعست الدول الاعضاء :

" الى القيام، على سبيل الأولوية العليا ، باعتماد تدابير ، . . . تعلن بها التجريم القانوني لأي جهد يستهدف نشر الأفكار القائمة على التفوق أو البغض العنصري ، بما في ذلك الايديولوجيات النازية والفاشية والفاشية الجديدة " . (القرار ٣٨ / ٩٩ ، الفقرة ٦)

كما ناشدت الجمعية العامة جميع الدول أيضا أن تنضم الى الاتفاقية الدولية التي تحول دون تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية . ولا تزال هناك بضعة جيوب للنازية الحديثة يتعين علينا أن نتعامل معها بصرامة ، ولكن الورثة الحقيقيين لهذا الاعتقاد غير الانساني هم تلك المنظمات والحكومات التي تستمر الى يومنا هذا في انكار حق دولة أخرى في الوجود . والتي تحاول تدميرها كلية . يجب ألا يكون في مجتمعنا المتحضر اليوم مكان لمثل هذه المبادئ أو للمدافعين عنها .

ان مفهوم الامم المتحدة يشمل البشرية بأكملها . وان مبرر وجودها هو رفاهية البشرية حاضرا ومستقبلا ، مع ايلاء اهتمام خاص للمحرومين والمعوقين والمضطهدين . وينبغي أن نركز اهتمامنا الخاص على مشاكل الاطفال والشباب وعلى تعليمهم وتدريبهم بالشكل الصحيح . ويجب أن تكون هذه المهمة مهمتنا الرئيسية لبناء مجتمعاتنا وأمننا .

ان العام المقبل ، سيشهد اختتام عقد المرأة باعتماد مؤتمر نيروبي . ونأمل أن يصبح هذا المؤتمر سمة وضاءة في نضال المرأة من أجل المساواة ، وألا يستغل من أجل المصالح السياسية الضيقة العقيمة .

ويعطينا التقدم التكنولوجي أملا بتوفير الحلول لأكثر المشاكل الحاحا بالنسبة للبلدان النامية . اننا بأشد الحاجة الى هذا التقدم في مجالي الزراعة ونتاج الاغذية ومن المسلم به الآن أن جهود التنمية الدولية قد فشلت في الارتقاء الى مستوى تحدياتها ، ألا وهو انتاج الغذاء لسكان العالم الذين يتزايدون بسرعة كبيرة . فالزراعة هي مفتاح التحدي الحالي ، ولكن من المحزن أنه قد أهملت تنميتها وتنمية المجتمع الريفي الذي يضمن بقاءها .

لقد خطونا خطوات كبيرة في الصناعة العالمية وفي تطوير الهياكل الاساسية والنقل والتعليم والصحة ، ولكن انتاج الغذاء لا يزال قاصرا . ومن المحزن بالفعل لمجتمعاتنا انه في مثل هذا العصر الحديث لا يزال الملايين جوعا ، ولا يزالون يموتون من المجاعة ، ولا يزال مئات الملايين ، وخاصة من الاطفال ، يعانون من سوء التغذية ، ومستقبلهم كأعضاء منتجين في مجتمعاتهم مهدد بالخطر . فنصيب الفرد من الانتاج الغذائي في افريقيا على سبيل المثال قد انخفض ١٥ في المائة في العقد الماضي . كما تطلبت بلدان في قارات أخرى موارد اغاثة من الغذاء . وتلك الامم التي كانت مكتفية ذاتيا أصبحت تستورد الاغذية . ونتيجة للصعوبات الاقتصادية الناجمة عن زيادة كلفة الطاقة أصبح استقلالها الحقيقي مهددا أيضا .

ان الكارثة تنتظر العديد من الامم ان لم نجد طريقة لضمان امدادات غذائية كافية لسكان العالم المتنامين . فأمن العالم واستقراره يبدآن بضمان حاجات الانسان الرئيسية . وبالتالي ، فاننا في أمس الحاجة الى حدوث تغير في اتجاه أهداف التنمية الدولية . وهذا هو تحدى عصرنا . ويمكن لهذا الهدف ان يتحقق على الرغم من قلّة الاراضي القابلة للزراعة والموارد المائية ، وعلى الرغم من الموارد الضئيلة المتوفرة في عدد من البلدان . وفي حقيقة الامر ، فقد استطاعت اسرائيل ، في جيل واحد ، أن تنهض من تقشف بالغ ومن ضرورة توزيع الغذاء بالبطاقات الى الاعتماد على النفس ولقد زدنا انتاجنا الغذائي اثني عشر ضعفا واصبحنا الآن مصدرين للاغذية .

لقد احتفلت اسرائيل مؤخرا بالذكرى الخامسة والعشرين لبرنامجها للتعاون الدولي من اجل التنمية . وقد بدأ هذا البرنامج في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات بظهور الامم المستقلة حديثا التي كانت تسعى الى تحقيق التنمية السريعة . لقد اعتبر شعب اسرائيل ، مدفوعا بروح رائدة ترعرعت اثناء محاولات التكييف والابتكار التي قام بها في تنمية بلده ، أن من واجبه أن يتقاسم المعرفة التي اكتسبها اثناء تجربة تنميته السريعة مع شعوب البلدان الاخرى الحديثة العهد بالاستقلال .

وتدعو إسرائيل جميع الحكومات الى أن تضع جانبا الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية الضيقة وأن تنضم الى حملة القضاء على الجوع . وستواصل إسرائيل تعاونها مع الدول الأخرى في مجالي التكنولوجيا والتنمية ، وتقف على استعداد للاشتراك مع الحكومات الأخرى والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية في التصدي لهذا التحدي الكبير الذي يواجهه الانسان .

ان إسرائيل هي تحقيق لحلم قديم واستجابة لصلوات من أجل إعادة بناء الدولة اليهودية في أرض إسرائيل . انها موطن جميع اليهود الذين يريدون أن تكون وطنهم ، وهي نصير جميع اليهود الذين يعانون من القهر أو الاضطهاد لأنهم ينتمون الى الشعب اليهودي وهي المدافع عنهم . ان هذه المبادئ مجسدة في اعلان استقلال إسرائيل ، وفي قوانينها وفي ضمير شعبها .

اننا نشعر بالفزع ان نرى أنه ، بعد مرور ٤٤ عاما على استئصال النازية ، لا تزال معاداة السامية والتمييز العنصري منتشران في عدد من البلدان . ومؤخرا ، اتخذت حالة اليهود السوفيات اتجاها أكيدا نحو الأسوأ . انني أدعو من هذا المنبر حكومة الاتحاد السوفياتي الى ازالة القيود الصارمة التي فرضتها على اليهود الذين يرغبون في العودة الى وطنهم ، وجمع شملهم مع اخوتهم في إسرائيل . فقد أصبح التحرش المستمر باليهود السوفيات من أكثر المشاكل الانسانية الحاحا في يومنا هذا ، وهو يشكل انتهاكا لحقوق الانسان الأساسية ، المعبر عنها في اتفاقات هلسنكي . هناك مئات الآلاف من اليهود محرومون بصورة منتظمة من حقوقهم ، ويجبر الكثيرون منهم على العيش كمنبوذين ، ويتعرضون للحرمان والتحرش أو يوزج بهم في السجون أو يرغمون على العيش في مخيمات العمالة في ظل ظروف غير انسانية .

ان اليهود السوفيات محرومون من الوصول الى الثقافة اليهودية . فهناك حملة منتظمة تشن ضد اليهود السوفيات الذين يتعلمون اللغة العبرية أو يدرسونها . ان معاداة السامية الموعز بها رسميا ، والتي تتخذ معاداة الصهيونية ستارا لا يكاد يخفيها ، تظهر بازدياد في وسائل الاعلام السوفياتية .

اننا نطلب الى حكومة الاتحاد السوفياتي أن تغير سياستها التي لا مبرر لها . فاليهود السوفيات لا يشتركون في أى نشاط معاد للاتحاد السوفياتي ، ولا ينتهكون أية قوانين سوفياتية ولا يعملون ضد المصالح السوفياتية . انهم يريدون فقط أن يدرسوا ثقافتهم العريقة ولغتهم الوطنية ، والعيش كيهود في وطنهم التاريخي . وينبغي لنا أن نذكر بأن ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرسميين قد أعلنوا أمام هذه الجمعية العامة نفسها أن الشعب اليهودي له الحق في اقامة دولة خاصة به . ان اليهود السوفيات لا يطلبون سوى ممارسة هذا الحق .

وفي الجزء الذي نعيش فيه من العالم ، منطقة الشرق الأوسط ، لا يزال يهود سورية يعانون من نظام فظ يحتجزهم رهائن ، ويرفض أن يمنحهم الحقوق الأساسية للانسان ، وأهمها حق الهجرة والانضمام الى أخوتهم . ويؤدي قتل اليهود بصورة منتظمة ، اما بأمر السلطات أو بتفاضيها ، الى اشاعة جو من الرعب بين يهود سورية .

وفي اميوريا ، تكافح طائفة يهودية عريقة من أجل الحفاظ على تراثها وثقافتها وكرامتها في ظل مشقة اليمية . اننا نعتز بمبادرة حكومة اميوريا ، التي سمحت مؤخراً لليهود وغير اليهود من جميع أنحاء العالم بزيارة هذه الطائفة ، ونعرب عن خالص أملنا في أنها سوف تتخذ الخطوات الضرورية لحماية حقوقها الدينية والثقافية واحترامها ، وتمكين الذين يودون الانضمام الى أسرهم في وطنهم العريق من القيام بذلك .

لقد شكلت في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، حكومة الوحدة الوطنية ، التي تضم الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية في اسرائيل . ويعد تشكيل هذه الحكومة تعبيراً عن توافق الآراء الواسع النطاق الذي يوحد شعب اسرائيل بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على جدول أعمال الحكومة ، والمتصلة ، بالميادين الاقتصادية والدفاعية والسياسية .

ان اسرائيل ملتزمة في علاقاتها الخارجية ، كما كانت على الدوام ، بهدف السلم والوثام مع جيرانها . ففي الشمال ، نحن على استعداد للتوصل الى تفاهم مع لبنان يضمن أمن حدودنا المشتركة ، ويسمح بانسحاب جميع القوات من جنوب لبنان . ولا تزال سورية تعارض بعناد فكرة السلم مع اسرائيل . ومع ذلك فاننا على اقتناع راسخ بأنه ليس هناك حل

سوى السلم . وفي الشرق ، فقد وجهنا مرارا الدعوة الى حكومة الأردن للدخول معنا في مفاوضات لتحقيق السلم . أما في الجنوب ، فنتمتع بالطبع ، بمعاهدة سلم مع مصر ، ولكننا على اقتناع بأنه ينبغي تعميق العلاقات السلمية وتعزيزها في وجه ضغوط الرفصين الكبيرة الموجهة الى السلم .

ومع ذلك ، لا بد من تقييم فرص احراز تقدم نحو تحقيق المزيد من السلم والاستقرار بين اسراييل وجيرانها في اطار الواقع القائم في المنطقة .

ان الشرق الأوسط لا يزال محفوفاً بالعنف والصراعات والحروب المريرة . ففي بضعة أسابيع من اراقة الدماء على الحدود الايرانية العراقية ، يقتل من الرجال والأطفال ما يزيد عن الذين قتلوا في جميع الحروب العربية - الاسرائيلية . وفي كل عام يموت آلاف الأشخاص في اقتتالات داخلية ، ليس لها علاقة مطلقاً بالنزاع العربي - الاسرائيلي . ومع ذلك ، وكما يعرف كل الحاضرين في هذه القاعة تمام المعرفة يكرس وقت كبير للغاية من وقت هذه الجمعية العامة ، عام تلو الآخر ، لاستعراض مذهب وعقيم للنزاع العربي الاسرائيلي ، بيد وأن الهدف الرئيسي منه ليس الا تشويه صورة اسراييل .

وفي العقد بين الماضيين ظهر العنف والاضطهاد ، وهما سمتان للعديد من أنظمة الشرق الأوسط على المسرح الدولي في شكل موجات من الارهاب وخطف الطائرات والاقتيالات . وعندما اقترح الأمين العام في عام ١٩٧٢ أن تنهض الأمم المتحدة بتدابير لمواجهة الارهاب الدولي ، كنا من بين أول من رحب بهذه المبادرة . وللأسف قامت الدول التي ترعى الارهاب وتؤيده ، باحباط هذه المبادرة . وهكذا ، فان الارهاب في الشرق الأوسط ، الذي تسانده هذه الحكومات ، قد سمح له ، بسبب الاهمال وعدم المبالاة ، بالانتشار الى المزيد والمزيد من البلدان . واليوم تغشى سرطان الارهاب في جميع القارات . ويتمثل آخر شكل من أشكال الارهاب والقراصنة الدولية في زرع الألغام التي هددت النقل البحري وحرية الملاحة في البحر الأحمر . ومؤخراً روعنا مرة أخرى بالتفجير الاجرامي للسفارة الامريكية في بيروت ، وهو عمل ارهابي مهيب ومتعمد .

ان الارهاب مرض خبيث ، وما لم يتم احتواؤه فسوف ينتشر في كل مكان . ولكن فسي حالة واحدة على الأقل نجد أن الجهد الدولي المتضافر قد حقق ثماره . فعندما برز الوجه القبيح للارهاب في منتصف الستينات ، كان هدفه الرئيسي هو الطيران المدني الدولي . ففي كل يوم تقريبا ، كانت هناك حادثة خطف ، وتفجير للطائرات . وزرع الفزع في قلوب الركاب وقتلهم . ان سلامة عمل الطيران المدني اليوم ما هي الا نتيجة للتدابير الحاسمة التي اتخذها كثير من الدول بشكل مشترك لضمان سلامة المسافرين والطائرات ومكافحة خطر خطف الطائرات . ولكن يبقى هذا التعاون الدولي الناجح مجرد استثناء . فالارهاب مازال مدرجا في جدول أعمالنا ، ولكن تجرى مناقشته بشكل غير فعال ، ويطرح جانبا من قبل المصالح الخاصة التي تقدم لممثلي الارهاب التأييد ومتطلبات البقاء وحتى ما يشبه الاعتراف . وما دامت أسرة الأمم مستمرة في التخلي عن مسؤولياتها ، واسترضاء الارهابيين بدلا من معاقبتهم ، والعفو عنهم بدلا من محاكمتهم وطردهم ، وتقديم الحماية الدبلوماسية لهم ، فان هذا المرض سوف يستشري ويؤدي الى وقوع المزيد من الضحايا في بيوتنا ومجتمعاتنا .

وعندما تحدث هجمة ارهابية خطيرة مثل قصف السفارة الامريكية في بيروت مؤخرا ،
تجتاح الرأي العام موجة من السخط في جميع أنحاء العالم المتحضر . ان الشعوب بطبيعتها
الحال تطالب بانتقام فوري من هذا العمل الخسيس ، وعقاب مناسب للمجرمين الذين
ارتكبوه .

وبينما نجد أن العقاب له مكان ضروري في أى نظام للعدالة ، فان المشكلة
الاساسية هنا ليست في من ينبغي معاقبتهم أو كيف تجرى معاقبتهم ، ولكن في كيفية
منع الارهاب واستئصاله تماما من الساحة الدولية . هناك وسيلة وحيدة للتصدى لهـذه
المشكلة . ان البلدان التي توافق على ضرورة استئصال الارهاب ينبغي لها أن توجه
قواها ، وأن تشن حربا دائمة على المنظمات الارهابية . هذا هو النهج الوحيد الذى
يمكن عن طريقه كشف هذه المنظمات واجهاضها وازعافها وتدميرها في نهاية المطاف .
انها حرب دفاع عن النفس بالمعنى الحرفي ، وحملة ينبغي على العالم الحر أن يقوم بها
نيابة عن شعوبه وعن الجنس البشرى قاطبة .

ان اسرائيل من جانبها ، تخوض حربا شعواء ضد الارهاب العربي ، وتوجه له
ضربات مشددة . ان ما يسعى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي أقامت دولتها الارهابية
المصغرة في لبنان ، والتي انطلقت منها للقيام بأعمال ارهابية ، ولتشجيع الارهابيين في
خمس قارات ، طردت من ذلك البلد . ولكن لا يمكن أن نتوقع من اسرائيل أن تتحمل
وحدها عبء محاربة الارهاب الدولي . ونظرا لأننا جميعا معرضون لأن نصبح ضحايا
للارهاب فلا بد أن نحاربه سويا ، واننا لم نفعل ذلك فان الارهاب سيهدد حرياتنا
الاساسية وكل معايير السلوك المتحضر الذى تمثله هذه المنظمة .

ان الاتجاه الذى يكمن وراء الهجمات الارهابية العربية ضد اسرائيل هو استمرار
انكار الدول العربية لحق اسرائيل في البقاء . وان تترجم هذه الايديولوجية الى
هجمات عشوائية على المدنيين فهي حقا ايديولوجية غير انسانية وقاسية ولكنها تمخضت عن
عكس ما كان منتظرا منها تماما . ولكنها أدت الى نتيجة مختلفة تماما عما كان الفرض منها .
فقد اتخذت اسرائيل التدابير اللازمة لحماية نفسها ولتمكين شعبها في جميع أرجاء البلاد

من العيش في رفاة الى جانب جيرانه العرب . ولكننا مضطرون الى أن نذكر بأسف أن أية علامة للاعتدال من جانب الحكومات العربية تجاه اسرائيل يتم احباطها بسبب عدم هذه الحكومات للمنظمات الارهابية التي تلتزم بتدمير اسرائيل ، وسبب محاولاتها المستمرة لطرد اسرائيل من أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية . اننا سنرحب بأي تغيير في الموقف العربي اذا ما تم التعبير عنه بشكل ملموس ، كأن تعلن صراحة هدمارتباطها بمنظمة التحرير الفلسطينية المزعومة والمنظمات الارهابية الاخرى ، وباستعدادها للعيش في سلام مع اسرائيل .

ومن المؤسف أن مثل هذه الخطوة الجوهرية نحو السلام ، أصيبت بنكسة عن طريق رفض الجمعية العامة لاتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر ، دون أي سبب سوى أن بعض الدول العربية ترفض فكرة السلام مع اسرائيل . لقد كانت اتفاقات كامب ديفيد شعاع الأمل الوحيد وسط صورة قاتمة كئيبة تقطر عداوة . وستبقى هذه الاتفاقات منارة للأمل حتى تتقبل الشعوب والحكومات في منطقتنا في نهاية المطاف الرسالة التي تدعو اليها .

ان منظمة الأمم المتحدة يمكنها أن تساهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، اذا ما غيرت اتجاهها . ينبغي لها أن تتقبل فكرة السلام بين اسرائيل وجيرانها ، وأن تدين الهجمات السافرة على اسرائيل ، وأن ترفض بشكل واضح محاولات طرد اسرائيل من المحافل الدولية . ومنذ زمن قريب كانت هناك محاولة لطرد اسرائيل من اتحاد البريد العالمي ولكنها رفضت بشكل لائق من جانب الغالبية العظمى . لقد حان الوقت لأن تستجيب للأمم المتحدة في مجموعها شجاعتها لادانة مثل هذا المسلك . وسيكون هذا معلما هاما في اصلاح صورة الامم المتحدة ومكانتها في المجتمع الدولي .

ومؤخرا تم احياها فكرة عقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الأوسط . لقد دعمت هذه الفكرة من جانب دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، وتوصي باشتراك المجموعات الارهابية في هذا المؤتمر . ان النزاع العربي الاسرائيلي لا يحتاج لأي محفل دولي

آخر . لقد كان هناك أكثر مما يكفي من الاجتماعات والاقتراحات التي اثبتت عقمها ، ولم تكن أكثر من مسرح للدعاية والتنافس بين الدول العربية في سياسة المواجهة العامة مع اسرائيل . ان عقد مثل هذا المؤتمر المقترح سوف يوجه ضربة الى مبدأ المفاوضات المباشرة الذي ثبت أنه الوسيلة الوحيدة للتوصل الى اتفاقات بين اسرائيل وجيرانها ، بسـد^١ باتفاقات الهدنة العامة في ١٩٤٩ وحتى اتفاقات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ .

لذلك فاننا ندعو الدول الأعضاء التي تهتم اهتماما حقيقيا بالسلم ، أن تستخدم نفوذها للتأثير على جيراننا العرب في الشرق والشمال حتى تنتهج الطريق الوحيد الناجع والمضمون للسلم ، وهو طريق المفاوضات المباشرة مع اسرائيل .

لقد أسفرت مثل هذه المفاوضات مع لبنان عن الاتفاق الذي تم توقيعه في ٧ آذار / مارس ١٩٨٣ . وقد نص هذا الاتفاق على ترتيبات أمنية ضد الارهاب وأساس متفق عليه لعلاقات طبيعية بين بلدينا عبر الحدود الدولية المعترف بها . لقد تمت الموافقة على هذا الاتفاق من جانب الأجهزة التشريعية في اسرائيل ولبنان ، الا أن سوريا وأولئك الذين لا يتحملون فكرة السلم مع اسرائيل قوضوا ذلك الاتفاق باستخدام القوة الوحشية المجردة . كان هذا الاتفاق يستهدف انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان ، واستعادة لبنان لاستقلالها ، واقامة تدابير أمنية عبر الحدود الاسرائيلية اللبنانية .

واليوم ، فان أكثر من ٤٠٠٠٠ من القوات السورية تعطل ٦٥ في المائة من أراضي لبنان ، ولا تبدو أية بادرة على النية في مغادرتها . ان سوريا تسيطر على الحكومة اللبنانية التي أصبحت غير قادرة على اجراء مفاوضات حرة مع اسرائيل لحسم المشاكل معها . ومن الواضح ان اسرائيل سوف تضمن احتياجاتها الامنية المشروعة ، وستقوم باتخاذ جميع الترتيبات الضرورية في الجنوب اللبناني لحماية الشعب في شمال اسرائيل من أى تكرار للهجمات الارهابية التي حدثت في الأعوام الأخيرة . انني أعلن مرة أخرى استعدادنا لسحب جميع قواتنا من لبنان بشرط الالتزام بالترتيبات السالفة الذكر .

ينبغي أن يكون واضحا للجميع الآن ، بما في ذلك الدول العربية في المنطقة ، ان اسرائيل ليست لها أية مصالح في الابقاء على أى وجود عسكري في لبنان . ولكن لا بد

لنا ان نتأكد انه بعد ان يترك لبنان آخر جندي اسراييلي ، لن يعود الارهابيون الـى مهاجمتنا .

اسمحوا لي ان اكرر ، ان اى شخص - او اى شعب او دولة - يهتم بانسحاب الجيش الاسراييلي من لبنان لابد ان يحرص على ألا تعود المنظمات الارهابية التي طردتها اسراييل من لبنان الى حدودنا لتجدد هجماتها . وهذا شرط أساسي للسلم . ان اسراييل على استعداد للتعاون مع اى جهد جاد لايجاد حل عادل لهذه المشكلة .

منذ ابرام اتفاقات كامب ديفيد ، دعت اسراييل ، الاردن ومصر والفلسطينيين العرب بشكل متكرر الى الاشتراك في مفاوضات بشأن التوصل الى اتفاق للحكم الذاتي . ولسوء الحظ فان مصر اوقفت اشتراكها في المحادثات ، بينما رفض الاردن والفلسطينيون العرب الاشتراك فيها . ان الراقضين والمتطرفين من العرب يواصلون ممارسة ضغوطهم على أولئك الذين يرغبون في اتباع طريق الاعتدال والسلم .

انني من فوق هذا المنبر أتوجه مرة أخرى الى جيراننا بنفس الدعوة ؛ فلنتحرك الى الامام سويا في طريق جديد ، فليحدث بعضنا الى بعض ، ولنشارك في جهد مشترك لحسم الصراعات بدلا من تكريس الاتجاهات السلبية التي يجرى التعبير عنها بشكل متكرر في هذا الجنى .

والى أن تتم الاستجابة لهذه الدعوة ، ستستمر اسرائيل في سعيها من أجل وضع نهاية للاتجاهات الرافضة العربية وفي التطلع الى قبول وتسامح وتفاهم وحوار على نحو متبادل ينسجم مع الاهداف الأساسية لهذه المنظمة .

وتدرك اسرائيل الاسهام الكبير الذى يمكن أن تتيحه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لخير العالم ، وحق كل البلدان في الاستفادة من هذه الاستخدامات . ونحن نؤيد الترتيبات الدولية التي من شأنها أن تكفل للمرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية وضعها الرسمي وحرمتها .

وتتهم اسرائيل منذ ربح طويل بالأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية ، ولذلك فانها ساندت باستمرار الهدف المتمثل في عدم انتشار الأسلحة النووية .

ونحن نعتقد أن الحاجز الذى يعوق الانتشار وتوفر له اكبر مصداقية في منطقة لها من الحساسية ، لمنطقة الشرق الاوسط ، هو ايجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية يتم التفاوض عليها بحرية . ولقد شجعتنا في هذا الاعتقاد تجربة امريكا اللاتينية والتقدم المحرز مؤخرا في سبيل جعل المنطقة الواقعة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وفي المجال الحيوى لنزع السلاح ، نجد انفسنا مدفوعين بضرورة حتمية اخلاقية دائمة . ويمثل التقدم في هذا الميدان مسالة لا غنى عنها ، اذا كان علينا أن نزيل التهديد النووى . وقد يكون من الامور المألوفة ان نقول ان الوقت يمضي بسرعة ولكن هذه هي الحقيقة بالرغم من ذلك . وتدل احدث تجربة على ان الاسلحة عندما توجد فانها تستخدم . وخلال الحرب العراقية الايرانية الرهيبة الجارية ، استخدمت اسلحة جديدة غير تقليدية مثل الغاز . وهذه الاضافة الاخيرة لترسانة الجيوش المتحاربة ضد الاتفاقيات الدولية المستقرة واداب السلوك الأساسية لا بد أن تثير أعماق القلق . ولا بد من معارضة ذلك بكل قوة من جانب أى انسان يهتم بمستقبل حضارتنا . اننا جميعا ندرك أن الاعتدال في مجال سباق التسلح ، سواء كان ذلك بالنسبة للأسلحة التقليدية او غير التقليدية ، سوف يحرق موارد هائلة يحتاجها رخاء البشرية ، وخاصة في البلدان النامية .

واود ان اقول في ختام كلمتي ان رسالتنا ذات شقين : فمهمتنا الاولى هى تحسين نوعية الحياة في هذا العالم ، ولا سيما بالنسبة لهؤلاء الذين يعانون من نقص مقومات المعيشة او يفتقرون اليها - وهم الملايين الجائعة الذين ينتظرون منا ان نؤدى واجبنسا . ومهمتنا الثانية هي ان تتضافر جهودنا لاستئصال شافة الارهاب وسائر الانتهاكات الاخرى للمعايير المتحضرة من بين ظهرانينا . وعلينا ان نكرس جهدا مماثلا لتحقيق هذين الهدفين . ولا يمكننا تحقيق مهمتنا الانسانية الا اذا تغلبنا على الاخطار التي تهدد مجتمعنا . ويمكن تحقيق كلا الهدفين اذا استجمعنا الشجاعة والارادة اللازمتين للقيام بذلك . وسيكون جزاؤنا على ذلك تحقيق السلم الحقيقي . ولا يمكن ان يكون هناك هدف أعظم من ذلك لمنظمتنا .

ان رؤية أنبيائنا السالفين عن السلام العالمي كانت تقصد مستقبلا مثاليا بعيدا . بيد اننا اذا نجحنا في ازالة هاتين العقبتين الجبارتين - الجوع والارهاب - من طريقنا ، فان مسيرة الانسانية نحو تحقيق تلك الرؤية ستحرز تقدما لا حد له ، وستسارع خطواتنا وستفيض قلوبنا ، بالامل في مستقبل افضل .

السيد الميركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان الوضع

العالمي لا يمكن أن يكون أكثر اقلاقا وخطورة مما هو عليه اليوم ، وعلى وجه الدقة ، بعد عام من افتتاح الدورة الثامنة والثلاثين عند ما ارتفعت اصوات كثيرة تاييدا للانفراج في العلاقات الدولية . ان الامبرياليين ، بدلا من ان يتخلوا عن طريق سباق التسلح وعمليات استعراض القوة ، قد زادوا من نزعتهم العدوانية ، واصبحوا يهددون السلم والامن في العالم كله . ولقد خلقت سياسة حكومة ريغان التي تستهدف تحقيق التفوق العسكرى والاقتصادى والسياسى ، بؤر توتر جديدة وزادت من تفاقم البؤر الموجودة بالفعل في مناطق عديدة ، وحوّلت استخدام القوة والتهديد باستخدامها الى سياسة للدولة ، كما حوّلت مبدأ الحل السلمى للنزاعات الى مجرد بلاغيات لفظية .

وتعلّق كوبا أهمية خاصة على الحالة في امريكا الوسطى حيث يزداد خطر تعميم الصراع الدائر هناك . وبالرغم مما أبداه ثوار السلفادور من استعداد مخلص اكدوه مرارا وتكرارا للدخول في حوار دون أى شروط مسبقة ، سعيا للوصول الى تسوية

سياسية تفاوضية لمشكلة السلفادور، وبالرغم من استعداد جبهة الساندوينستا فسي نيكاراغوا لتناقش وتعمل على الوصول الى حل تفاوضي للنزاع، فان الحالة في المنطقة تتدهور من يوم لاخر.

ويمثل قرار نيكاراغوا بقبول الوثيقة المنقحة التي قدمتها مجموعة كونتادورا فوراً ودون تعديل دليلاً لا يقبل الدحض على استعدادها للبحث من خلال التفاوض عن حل للنزاع الذي يقلق شعوب أمريكا الوسطى.

وتتضمن وثيقة كونتادورا الصادرة في ٧ ايلول / سبتمبر توصيات شتى تهدف الى تمهيد الطريق نحو السلام. واهم هذه التوصيات، تلك التي تستهدف ايقاف أو تقليل الزيادة الخطيرة في الأعمال العسكرية التي يتم القيام بها في دول المنطقة، مثل: الاشعار المسبق عن المناورات العسكرية الوطنية أو المشتركة؛ وحظر كل دولة المناورات العسكرية الدولية في اراضيها؛ وانهاء سباق التسلح في جميع صوره، ووقف مشتريات الأسلحة؛ ورفض كل دولة الترخيض باقامة منشآت لقواعد عسكرية أو منشآت تدريبية اجنبية فوق اراضيها؛ وازالة القواعد العسكرية أو المنشآت التدريبية الاجنبية الموجودة بالفعل؛ ووضع جدول زمني للانسحاب التدريجي والخرج النهائي للمستشارين العسكريين الاجانب؛ والقضاء داخل المنطقة وخارجها على عمليات الاتجار غير المشروع في الاسلحة مع اشخاص او منظمات وقوات غير نظامية أو عصابات مسلحة تحاول زعزعة استقرار حكومات الدول الأطراف؛ ومنع تقديم معونة سياسية أو عسكرية أو مالية أو اي نوع اخر من المعونة الى الأطراف أو الجماعات أو القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة التي تحاول الاطاحة بالحكومات الاخرى أو زعزعة استقرارها؛ ومنع استخدام اراضيها لمثل هذه الاغراض؛ ورفض تنظيم اعمال الارهاب أو التخريب أو الأعمال الهدامة في أي دولة اخرى أو الأمر بها أو الاشتراك فيها.

لقد أكدت نيكاراغوا ان أى اتفاق بين دول امريكا اللاتينية الخمس ، لضمان السلم والاستقرار في المنطقة ، لا يمكن أن يكون ذا معنى إلا اذا الزمت حكومة الولايات المتحدة نفسها بالامثال امثالا كاملا لهذا الاتفاق . وترى نيكاراغوا انه لا بد من ان تلتزم الولايات المتحدة بالبروتوكول الاضافي للاعلان وان تصدق عليه وان تنهي بذلك عدوانها المسلح وجميع أعمال العدوان ضد نيكاراغوا .

وترغب كوبا ، كما أشار الرئيس فيدل كاسترو ، قبل حوالي عام ، في ايجاد حل مشرف للنزاع في امريكا الوسطى ، حل يقوم على الالتزامات المتبادلة . وهذا هو الحل الحقيقي الوحيد . وتؤكد كوبا ثانية انها ستعيد أية مفاوضات تشارك فيها نيكاراغوا وأية اتفاقات تتوصل اليها .

وتعرب كوبا عن تأييدها لموقف ثوار السلفادور ، الذين اكدوا ثانية استعدادهم للتفاوض بشأن تسوية سياسية في السلفادور . ومن الواضح تماما انه لا بد من مشاركة الولايات المتحدة في هذه المفاوضات ، نظرا لأن المشكلة الحقيقية في نيكاراغوا وفي السلفادور ناجمة عن تدخل الولايات المتحدة ، ونظرا لأنه لا يمكن ان يكون هناك حل حقيقي ودائم للوضع في امريكا الوسطى دون التقييد بالتزامات متبادلة ، بمشاركة الولايات المتحدة .

ان تاريخ الحصار الاقتصادي والعدوان المستمر ضد نيكاراغوا معروف جيدا ، فقد لغمت موانئها واحيطت أراضيها بقواعد عسكرية تشن منها يوميا عمليات جوية وأرضية وحرية . وها هي الولايات المتحدة اليوم ، انجرافا وراء مشاعر النصر التي اثارها الغزو المشين في جزيرة غرينادا الصغيرة ، ذلك الغزو الذي أدانته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، تخطط لتوجيه ضربات جديدة ضد شعوب امريكا الحرة وضد حركات التحرر الوطني .

لقد تلقى جيش هندوراس طائرات وطائرات عمودية وأسلحة متطورة من الولايات المتحدة من أجل مضايقة نيكاراغوا . كما يتمركز عدد من ضباط وجنود الولايات المتحدة في أراضي هندوراس ، حيث اقاموا مطارات وطرقا عسكرية وحددوا الموانئ واقاموا ترسانات الاسلحة ونوا الثكنات العسكرية واستحدثوا بنية أساسية قوية للحرب .

وفي نفس الوقت ، يجرى الحفاظ على حكومة السلفادور من طريق مساعدة كبيرة تقدمها الولايات المتحدة لتغطية النفقات العسكرية لذلك النظام ، الذي تحاول بواسطته التغلب على العصيان المسلح للشعب . وتقوم الولايات المتحدة باطراد باجرا مناورات عسكرية مشتركة متعاقبة بالاشتراك مع جيوش المنطقة ، مما يؤدي الى خلق حالة حرب دائمة ضد نيكاراغوا وضد ثوار السلفادور . ويبدو ان الساحة قد اعدت لمغامرة تدخلية جديدة . فمن وجهة النظر العسكرية ، هيئت جميع الظروف ، بما في ذلك البنية الأساسية الضرورية والدعم الاداري والقيادة العسكرية التي تنتظر القرار السياسي لبدء العدوان . ولكن التاريخ ، شأنه شأن الواقع ، يتبع مجرى وقوانين من المتعذر تغييرها ، وليس بوسع أية قوة أن تغير ذلك المجرى أو تلك القوانين .

قد تلحق بالمجتمع نكسات بل انها تلحق به اثناء تطوره الحلزوني . وهناك شعوب قطعت شوطا طويلا في الطريق نحو التحرر النهائي الا انها اخضعت من جديد للاضطهاد ولاستغلال الاستعمار الجديد لظروف استثنائية ولتدخل الامبريالية " في الوقت المناسب " . الا ان الظروف الاستثنائية ، كتلك التي كانت موجودة في غرينادا ، على سبيل المثال ، لن تتواجد في حركة الثورة السلفادورية ولا في نيكاراغوا ولا في كوبا .

ان على كل من يقرر ارسال قوات الولايات المتحدة لتغزو امريكا الوسطى ان يكون مستعدا لان يراها تتعثر في المنطقة ، وتضعف تدريجيا في حرب شعواء لا يمكن كبح جماحها الى ان يتحقق النصر النهائي لشعوب المنطقة .

والمثل ، على كل من يفكر في ارسال قوات ضد كوبا ان يكون على استعداد لمواجهة حرب شاملة في كل مكان وفي كل وقت ، حرب متعددة الوجوه يخوضها الشعب وتحول كل بوصة من الارض تحت اقدام الفزاة الى جحيم حقيقي ، حرب لن يكون فيها استسلام أو هدنة ولكنها حرب الى ان يتم النصر النهائي ، مهما طال الوقت ومهما كانت التضحيات .

ولكن كونا تتطلع الى السلام في المنطقة وفي العالم بأسره ، سلام يضمن كرامة متساوية للجميع ، وفي كل مكان ، ويكفل توفير مناخ من الأمن والاستقرار والاحترام والتعاون ، تحتاج اليه شعوبنا حاجة ملحة لبناء مستقبلها . ولهذا فاننا نكرر اليوم تقديرنا العميق واعترافنا واحترامنا لساعي مجموعة كونتادورا ، تلك الساعي التي تستحق الدم المتواصل من جانب المجتمع الدولي .

ان استخدام القوة والتهديد باستخدامها والاضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الامبريالية في الجنوب الافريقي يبقي على جو من التوتر في تلك المنطقة ، حيث يواصل نظام بريتوريا العنصرى ، وهو حليفها الاستراتيجي ، تنفيذ سياسة عدوانية ضد شعب جمهورية انغولا وغيرها من الدول المستقلة ويستمر في احتلاله غير المشروع لناميبيا . ان دعم الولايات المتحدة المكشوف لنظام الفصل العنصرى هو ، على وجه التحديد ، الذى يعيق التوصل الى تسوية سلمية يتم التفاوض بشأنها لقضية ناميبيا كما انه هو السبب الرئيسى لجو التوتر والعدوان السائد في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية .

لقد أكد الرئيس فيدل كاسترو في بيانه الذى القاها في ٢٦ تموز/يوليه من هذا العام في سيانفويجوس :

" ان أى جهد يخفف التوتر في منطقتنا ، أو يخفف من التوتر الدولى ، أو ينزع الى القضاء على مخاطر الحرب يستحق ان ندرسه بجدية بالغة . اننا مستعدون حتى للتعاون في البحث عن حل سلمى لمشكلة استقلال ناميبيا ، وهي مشكلة مهمة بالنسبة للجنوب الافريقي ، على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) . اننا ندرك مسؤوليتنا تجاه شعبنا وتجاه البشرية بأسرها ؛ ان هذا واجبنا بوصفنا اشتراكيين وثوارا " .

أما بالنسبة لكوبا ، والنسبة لاستعدادها المعلن للتعاون في الحل السلمى لهذه المشاكل ، فهناك ثلاثة جوانب أساسية لهذا الحل : تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ ووقف جميع المساعدات الخارجية للمنظمات المسلحة التي تحارب حكومة انغولا المعترف بها ؛ ووقف جميع أعمال العدوان أو التهديد بالعدوان ضد جمهورية

انغولا الشعبية ، بما في ذلك انسحاب قوات جنوب افريقيا التي لاتزال حتى اليوم على اراضي ذلك البلد . وقد تم التشديد على هذه المتطلبات الثلاثة في الاعلان المشترك بين حكومتي انغولا وكوبا في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤ .

انه لمعروف جيدا ان وجود القوات الكوبية في انغولا تأتي بناء على طلب تقدمت به حكومة انغولا وهو مقرر بناء على هذا الطلب ، والقرار قائم على التضامن من جانب شعب وحكومة كوبا للدفاع عن سيادة وأمن انغولا من العدوان الخارجي الذي كانت ، ولا تزال ، ضحية له . ولا يوجد هناك سبب آخر ، ولم يوجد أبدا أي سبب آخر ، لوجود قواتنا في انغولا .

ان التنفيذ الدقيق للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى ينص على انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، وممارسة شعب ناميبيا لسيادته الكاملة على جميع اراضيها ، ووقف المساعدة الأجنبية لمنظمات الثورة المضادة التي تعمل في أنغولا ، ووضع ضمانات دولية لاحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمنها ، سيجعل من الممكن سحب القوات الكوبية من أنغولا .

وفي محاولة لتهم لا طاقة وتأخير حصول ناميبيا على استقلالها ، يلجأ الابراليون وحليفهم النظام العنصرى في بريتوريا الى الأكاذيب والقسر والضغط والابتزاز ، فمن الذى يتوقعون خداعه ؟ اننا نعلم جميعا حقيقة من هو وهذا وذاك وما يفعله هذا وذاك من أجل السلم والعدالة الاجتماعية واستقلال الشعوب ، ونعلم أيضا من يقوم بعمل حقيقي لتحقيق استقلال ناميبيا ، ولن ننخدع بالتعبيرات الكاذبة عن القلق .

ففي أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ على سبيل المثال ، اى منذ ستة أعوام بالتحديد ، اعتمد مجلس الأمن بالا جماع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى كان ينبغي أن يفتح الطريق أمام استقلال ناميبيا . وكانت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى من المشاركين في تقديم ذلك القرار ، بيد أن ماله دلالة هامة جدا أن الولايات المتحدة لم تصوت أبدا لصالح أى من القرارات المتعلقة بناميبيا والتي اعتمدها الجمعية العامة منذ ذلك الوقت . وسيتم النظر خلال الدورة الحالية للجمعية العامة في عدد من القرارات الأخرى المتعلقة بناميبيا . ونحن ندعو ممثلي البلدان الحاضرين هنا الى أن يلاحظوا نتائج التصويت ، وأستطيع ان أؤكد لهم أنه لن تكون هناك أية مخاجات ، فأعداء استقلال ناميبيا نعرفهم جميعا .

وعلاوة على ذلك فان الاستغلال والازدراء والتمييز الذى يتعرض له السكان السود في جنوب افريقيا لم يسبق له مثيل في التاريخ ، ولا يمكن الا أن يثير تضامن العالم لهم لكفاحهم وتوقهم للمساواة واحترام حقوقهم وتطلعاتهم لاقامة مجتمع عادل يستند على حكم الاغلبية ، وكذلك التضامن الفعال والنضالي مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، الممثل الشرعى لشعب جنوب افريقيا ورمز كفاحه ضد نظام الفصل العنصرى المشين .

وتمثلت استجابة العنصريين لمطالب وتطلعات السكان السود في جنوب افريقيا ، في القمع والارهاب والسجن والتعذيب والاعدام لأفضل ابنائهم والوطنيين منهم . ولمست أمريكا الوسطى والجنوب الافريقي المكانين الوحيديين ، اللذين نسرى فيهما الاميراليين يحاولون بهلافة المحافظة على مصالحهم في ظل سيطرة الاستعمار الجديد . فهناك غيرهما من بقر التوتير في أجزاء مختلفة من العالم ، ويجب منعها من الاشتغال في الوقت المناسب اذا ما أردنا أن نغادى تدهور الوضع الدولي تدريجيا وتجنب خطر نشوب الحرب . يجب اتخاذ اجراء فعال تحقيقا لهذا الغرض . ان واجب الامم المتحدة في صيانة السلم لا يمكن ان يوكل الى غيرها ؛ كما لا يمكن أن يوكل للغير واجب مطالبة جميع الدول باحترام مبادئ ميثاق منظمتنا ، خاصة اذا ما كانت الدولة التي تنتهك تلك المبادئ عضوا دائما بمجلس الأمن .

ولم يسبق من قبل أن كانت سياسة الابتزاز وممارسة الضغط في العلاقات الدولية أكثر وضوحا وقسوة وأوسع نطاقا مما هي عليه اليوم . وهي تستخدم حاليا أيضا لوضع شروط على عمليات التمويل التي تقوم بها المنظمات الدولية ، وخاصة تلك المنظمات التي للولايات المتحدة تأثير كبير فيها . وتمارس الضغوط عند اعداد ميزانيات المنظمات الدولية في محاولة لوقف التقدم نحو تعددية الاطراف والتعاون الدولي ، ولا طاقة تدفق الموارد لتطوير التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية ، ولوقوف الى جانب التفخيل الملحوظ للعلاقات الثنائية التي تسكن من ربط تقديم المساعدات بشروط سياسية من كل نوع .

وما من شك في ان تلك السياسات تستهدف العمل على عكس اتجاه عملية اضمحاء الطابع الديمقراطي على المنظمات الدولية التي تجرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي ترجع جذورها الى التغييرات التي حدثت في العالم بعد حصول العديد من الشعوب التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية سابقا على استقلالها .

وتتجلى نتائج السياسة الامبريالية القائمة على العدوان والابتزاز والضغط بصورة واضحة في عزلة الولايات المتحدة بالمنظمات الدولية ، وهو وضع يغذى بالتالي كراهيتها غير المنطقية لمنظومة الامم المتحدة ووقوفها المتعجرف ضد وضع النزوع الى تعددية الاطراف موضع التنفيذ .

وخلال الدورة السابقة للجمعية العامة قامت حكومة الولايات المتحدة بالتصويت ضد ٩٠ قرارا من ضمن ١٥٠ قرارا اعتمدها الجمعية العامة ، وهي حقيقة تكشف عن الطابع المعادي للشعوب والرجعي وطابع الهيمنة الذي تتصف به الحكومة الحالية ، وانفصالها عن الاتجاهات العالمية السائدة والتي يعدتها حتى بعض من حلفائها الرئيسيين . ومن ثم تبدأ الدورة التاسعة والثلاثون في مناخ حافل بالتوتر والتوقعات القاسية . وتتطلب القائمة الطويلة للقضايا الهامة والحساسية المطروحة طينا نهجا مخلصا وموضوعيا . وتنتظرنا ساعات طويلة من العمل اذا كان لنا أن نحسن المناخ المتأزم في العلاقات الدولية ، واذا كان لنا أن نكافح مرة أخرى في سبيل تحقيق السلم والتنمية واقامة نظام دولي أكثر عدلا .

ونعرب عن سرورنا لأنه في الظروف الدقيقة الحالية يترأس السفير بول لوساكا من زامبيا هذه الدورة الهامة لمنظمتنا ؛ ان اسهامه في الدفاع عن مصالح البلدان المتخلفة ، وجهوده الدؤوبة كرئيس لمجلس الامم المتحدة لنا ميبيا ، ومهاراته التنظيمية المعروفة وقدرته الشخصية ، تجعله يحظى باحترام واعجاب وثقة المجتمع الدولي لسدى اضطلاعهم بمسؤولياته الجسيمة . ان كوبا تحيي انتخاب السفير لوساكا بالاجماع رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وتقدم له التأييد الكامل من وفدنا كاسهام متواضع في جهوده النبيلة من أجل نجاح هذه الدورة للجمعية العامة .

ولا يفوتنا أن نعبر أيضا عن تقديرنا الصادق للسيد خورخي ايويكا رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة الذي قاد بذكائه ومثابرتة اعمال الجمعية بصورة بارعة في وقت مشحون بالمثل ، بالمخاطر والتوترات .

ان الولايات المتحدة في سعيها غير المعقول لتحقيق التفوق الاستراتيجي في العالم ، لم تتردد في القيام منذ عام فقط بوزع ٥٧٢ قذيفة نووية متوسطة المدى وأسلحة لديها القدرة على توجيه الضربة الاولى في أوروبا الغربية بهدف احداث اختلال في توازن القوى بتلك المنطقة ، وهو ما يترتب عليه قيام الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى باتخاذ تدابير ضادة ، وبالتالي يتزايد خطر المواجهة النووية وتتحول دول أوروبا عديدة الى رهائن فعلمة كأهداف لهجوم نووي ضار .

وتحاول الولايات المتحدة بشكل جنوني تطوير منظومات جديدة من الأسلحة لاستخدامها في الفضاء الخارجي واضفاء الطابع العسكري على تلك البيئة ، بينما يداعبها حلم امكانية نشوب " حرب الكواكب " . لقد اصحت الارض صغيرة جدا بالنسبة للاميراليين ، وهم يرغبون الآن في نقل سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

وطى النقيض من تلك السياسة المغامرة شبه العسكرية ، ينتهج الاتحاد السوفياتي موقفا مسؤولا وبناء ، ان تشكل مبادراته في مجال نزع السلاح ، بما في ذلك تجميد انتاج ووزع الاسلحة النووية وحظر عسكرة الفضاء الخارجي ، اسهاما بالغ الأهمية في اقرار السلم والأمن الدوليين ، وترحب كوبا بتلك المبادرات وتؤيدها تأييدا كاملا .

كما تؤيد كوبا الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي بأن يدرج كموضوع هام وعاجل في جدول الأعمال ، بند يرمي الى منع دول معينة خصمة على بلوغ التفوق العسكري من اتباع سياستها القائمة على ارهاب الدولة في العلاقات الدولية ، والاكتار من محاولات تقويض النظام الاجتماعي والسياسي في دول أخرى عن طريق استخدام قوة السلاح .

وتقوم حكومة الولايات المتحدة، رغم المعارضة التي يهديها المجتمع الدولي بما في ذلك الكثير من حلفائها، بالمناورة بخفية منع بدء مفاوضات حقيقية للتوصل الى اتفاق يحظر تسليح الفضاء الخارجي، كما أنها تواصل سباق التسلح المجنون. واند تقرب الولايات المتحدة العالم من الكارثة النووية، فانها تبتد موارد بشرية ومادية هائلة كان من الممكن استخدامها لتقدم ورفاهية سكان العالم.

ويحدث هذا التبدد الذي لا معنى له وسط أخطر أزمة اقتصادية عالمية وقعت في السنوات الخمسين الماضية. ان الأزمة التي نشأت في البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو تؤثر على جميع البلدان، ولكن البلدان المسماة بالنامية هي أكثرها تأثراً بها، لأنها معرضة لعلاقات اقتصادية دولية غير عادلة، تقوم على معدلات التبادل التجاري غير المنصفة وطس التبعية الاقتصادية.

لقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين مقرراً يعرب عن تطلع الغالبية العظمى لأعضائها الى بدء مفاوضات شاملة، ترمي الى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية واقامة نظام دولي أكثر عدلا وانصافا.

ولسوء الطالع لم نتمكن من احراز خطوة واحدة في ذلك الاتجاه. وينبغي القول ان العطية متوقفة اساسا بسبب الموقف المتعنت الجامد الذي تتخذه حكومة الولايات المتحدة.

وهكذا لم تلق مبادرات البلدان النامية أى استجابة. ويصدق هذا على التدابير الاقتصادية المباشرة المعروفة، التي اعتمدها رؤساء أو حكومات بلدان عدم الانحياز بمؤتمرهم السابع المعقود في نيودلهي، والتي فسرها وقد مها بعد ذلك في شكل اقتراح، المؤتمر الوزاري لمجموعة ال ٧٧ في بوينس آيريس.

لقد أعطى مايسى ببرنامج بوينس آيريس بعض الأمل في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية. وربما لم يحدث من قبل ان قام مثل هذا العدد الكبير من البلدان بالعمل بشكل جاد وشاق لوضع مجموعة من الاقتراحات الاقتصادية الهامة. وقد أدى فشل هذا المؤتمر، وعدم تحقيق نتائج عطية بسبب رفض مثلي الولايات المتحدة القيام

بمفاوضات جادة - وهو موقف فرضوه أيضا على مجموعة من البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو - أدى هذا الى شعور مثير بالاحباط بين جميع الذين عقدوا بعض الآمال على المؤتمر .
 فضلا عن ذلك فان أسعار الفائدة العالية ، بالاضافة الى انها تسهم في رفع الديون الخارجية للبلدان النامية الى مستويات لا يمكن تحملها - وهي تصل الآن الى أكثر من ٧٠٠ بليون دولار أمريكي ، مما يجعل خدمة هذه الديون ودفعها مستحيلا الآن بالنسبة للكثير من البلدان - تتسبب أيضا في تدفق رأس المال الى الولايات المتحدة ونضوبه في سائر بلدان العالم ، وذلك لصالح ذلك البلد ، مما يساعد على تمويل العجز الكبير الناتج عن سباق التسلح . ومن ثم فان من التناقض ان بعض البلدان النامية ، التي تتأثر أيضا بالازمة الاقتصادية والتي تطالب بأن يتم تحويل الموارد المبددة في سباق التسلح الى التنمية ، إنما تسهم أيضا في تعزيز ذلك السباق .

ان الامبرياليين الذين يستحوذ عليهم سعاهم الى التفوق العسكى الاستراتيجي ورغبتهم في دعم شركاتهم عبر الوطنية ، لا يعبأون بالبؤس والألم اللذين تشعر بهم الغالبية العظمى من سكان العالم .

ان حكومة الولايات المتحدة ترفض الاتفاق على ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ويخضعها حلم خوض حرب نووية محدودة ، عن طريق توجيه ضربة أولى قاضية ، وهو حلم يقوم على الاعتقاد الزائف بأن السلام يمكن . تحقيقه عن طريق استخدام القوة .

ان التخفيف التدريجي للعبء الاقتصادي الذي تتحمله البشرية وضمان السلام ينبغي أن يكونا الهدفين العاجلين لدى الأولوية الأولى لهذه الجمعية ، التي ينبغي لها أن تجد الطرق والوسائل التي تحول الكلمات الى أفعال . وتحقيقا لهذا الهدف ، ستقوم كوبا ، باعتبارها عضوا مؤسسا لحركة بلدان عدم الانحياز ، ببذل كل جهد ممكن لضمان سيادة المبادئ السامية للحركة ، ألا وهي استئصال الحرب والاستغلال وعدم المساواة في العلاقات الدولية وجميع أشكال القهر الاستعماري والامبريالي .

اننا نؤكد اليوم مجددا تأييدنا الذي لا يتزعزع وتشجيعنا للشعوب التي تشن

الآن - بعد حصولها على السلطة السياسية - كفاها لا يكل من أجل السلام والتنمية، وتضم صفوفها في وجه التهديدات الامبريالية . ونؤكد من جديد تضامنا مع الشعوب التي تقوم بتضحياتها واصرارها بفتح الطريق امام الحرية والاستقلال . اننا نؤكد مجددا تضامنا مع العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والفنانين والشقفيين والعلماء الذين يبذرون يوميا وسط المجتمعات المعادية بذور الاخاء بأيديهم، أو كدهم أو أفكارهم أو فنيهم أو علمهم .

اننا نحبي المكافحين الساندينيستا الذين يقاظون ببطولة لبناء نيكاراغوا جديدة على أنقاض الخراب الأخلاقي الذي خلفه نظام سوموزا والسيطرة التي فرضها الاستعمار والاستعمار الجديد . ونعرب عن اقتناعنا الراسخ بأنه على الرغم من أعمال العسكروان والتهديدات الراهنة سوف تتحرر نيكاراغوا الى الأبد عن طريق التضحية التي يقدمها أبناءها .

اننا نقدم تعياتنا وتأكيداتنا بالتضامن الى جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني والى الجبهة الديمقراطية الثورية، والى كل الشعب السلفادوري الذي نست قدرته القتالية في الكفاح ضد القوى المتضاهرة للامبريالية، وجيش السلفادور العميل .

اننا نكرر مطالبتنا بأن تضع القوات الغازية في غرينادا، بقيادة الولايات المتحدة، حدا لاحتلالها ذلك البلد . ان لشعب غرينادا الحق الشرعي في تقرير مصيره بطريقه مستقلة وسيادية .

ويؤكد الوفد الكهسي مجددا تأييده لشعب بورتوريكو، هذا الجزء من أمريكا الذي لا يزال رهينة، وذلك في تطلعاته الثابتة لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، حرا من الرابطة الاستعمارية .

اننا نود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا لرغبة شعب بنما وحكومتها في أن تراعي وتحترم بدقة أحكام معاهدة قناة بنما ؛ ونؤيد مطلب بوليفيا العادل في استعادة حقها للوصول الى البحر ؛ ونؤيد وضع بليز غير المنحاز ووحدة أراضيها واستقلالها وسيادتها .

اننا نؤيد التوصل الى تسوية سلمية للخلافات بين غيانا وفنزويلا بشأن اقليم اسكويو ونؤيد ايضا استرداد جمهورية الأرجنتين لجزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر سندوتش الجنوبية عن طريق اجراء مفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونعت الحكومة البريطانية على القيام بهذه المفاوضات فورا .

اننا نقدر بكل اجلال الشعب الشيلي الذي يقوم بكرامة وفي كفاح عطني متحديا
غطرسة وارهاب وقمع المجلس الحاكم الفاشستي باعلاء مبادئ العدالة الاجتماعية والاستقلال
للتحرر من الحكم الاستبدادي الفاسد والامبريالية. وسوف يحقق الشعب الشيلي النصر على
أوأجلا . ونحي شعوب أمريكا الجنوبية الأخرى التي تعاني من قهر عملاء الامبريالية
وخدامها ، وبصفة خاصة شعب أورغواي الذي خرج متظاهرا الى الشوارع ليؤمن حرية الأبطال
الذين يمثلون بحق مبادئ وتطلعاته ، والذي لا يزال يكافح من أجل ضمان هذه الحرية لجميع
السجناء السياسيين الآخرين ، وليحقق نظاما ديمقراطيا حقيقيا . اننا نحي هذا الشعب
الذي اضطر الحكومة الى الاعتراف بوجود أحزاب سياسية سبق حظرها . وسوف يستعيد هذا
الشعب أيضا حقوقه ويمسك زمام مصيره في ايديه .

اننا نرحب بالجهود المبذولة لخلق جو من السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا ؛ ونحن جميع المعنيين على مواصلة الأعمال والخطوات والتدابير التي تمكنهم من تحقيق ذلك الهدف الكبير، ونؤكد من جديد تضامننا مع شعوب الهند الصينية التي ما زالت تقاسي من العداوة والعدوان الأجنبي.

ونحن نؤمن بأنه من الضروري أن تتغلب الجهود الرامية الى خلق مناخ مستقر من السلم والأمن ، يقوم على الاحترام المتبادل بين الأطراف المتنازعة في جنوب غربي آسيا .

ونؤيد التطلعات والمطالب العادلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاعادة توحيد أراضيها بالطرق السلمية ، وندعو الى وقف التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والى انسحاب قوات التدخل الامريكية من الجزء الجنوبي لشبه جزيرة كوريا .

ونؤازر تطلعات جزر القمر من أجل استعادة سيادتها على مايوت ، ونؤيد مدغشقر في الحصول على حقها في استعادة حقوقها في الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوبا ويوروبا وباساس دا انديا . ونؤيد أيضا مطلب موريشيوس العادل في استعادة جزيرة ديبغوفارسيا .

ونؤيد ، فضلا عن ذلك ، شعب قبرص في جهوده العادلة التي ينبغي احترامها من أجل الحفاظ على استقلاله وسيادة وسلامة أراضي بلاده في اطار جمهورية موحدة غير منحازة ، ونرفض ما يسمى باعلان الجمهورية القبرصية التركية ، ونرفض بالمثل أى محاولة ترمي الى تقسيم الجزيرة .

ومرة اخرى نناشد حكومتي العراق وايران انها الحرب التي اندلعت منذ ما يزيد عن أربع سنوات ، لم يتوقف فيها سفك الدماء ولا استنزاف الموارد الذي يؤثر تأثيرا عميقا على مستويات المعيشة ومستقبل التنمية لكل من الشعبين كما يهدد السلم والأمن الدوليين .

ونعرب عن تضامننا أيضا مع الشعب الصحراوي المقاتل الشجاع ، ومع الشعب البطل الشقيق الذي عانى طويلا ، شعب فلسطين وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير

الفلستينية في نضاله العنيد من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في إقامة دولته في فلسطين . ونؤيد أيضا عقد مؤتمر للسلم الدولي حول الشرق الأوسط برعاية الامم المتحدة تشترك فيه جميع الأطراف المعنية .

ونحن نشجع الوطنيين في ناميبيا في نضالهم الباسل ضد القمع الذي يمارسه نظام بريتوريا ، بقيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ؛ كما نشجع الوطنيين البواسل في جنوب افريقيا في حزب المؤتمر الوطني الافريقي الذين يناضلون بلا هوادة في داخل نظام الفصل العنصرى المشين ذاته . ونحيي دول المواجهة لمقاومتهم هجمات جنوب افريقيا وحلفائها ، والبلدان العربية التي تواجه أعمال الامبريالية والصهيونية المشتركة ، كما نحيي جميع الذين يدافعون عن حياتهم وعن حقهم في الحرية والكرامة كبشر أيا كانوا وأينما كانوا .

السيد كانو (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن حكومة وشعب سيراليون ، أتقدم لكم ، سيدي ، بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب السامي كرئيس للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان فلسفة بلادكم الانسانية ومهارتكم الشخصية الكبيرة كديبلوماسي تؤكد لنا أن الجمعية العامة بقيادةكم سوف تدعم قضية السلم والعدالة في العالم .

واسمحوا لي أيضا أن أحيي سلفكم السيد خورخي ايويسكا ، رئيس جمهورية بنما الآن ، الذي ترأس الدورة الثامنة والثلاثين بمهارة وتميز مماثلين .

ودعوني أيضا أهني برونوي دار السلام وأرحب بها بيننا ، وهي التي يقربنا انضمامها من مبدأ عالمية العضوية .

ولقد انعقدت الجمعية العامة منذ عشرة أعوام مضت في دورة استثنائية لدراسة العلاقات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو . وبعد أسابيع من المناقشات المستفيضة الشاقة ، اعتمدت هذه المنظمة مجموعة من القرارات توصي باقامة نظام اقتصادى دولسي جديد . وقد تردد صدى هذه التوصية التاريخية في أنحاء العالم وأذكت الآمال لدى كثير من البلدان الفقيرة والنامية . وبزغ تفاؤل جديد نظرا لاعتقاد كثير من البلدان أن

منظمتنا في طريقها الى تحقيق الهدفين الذين لا مناص من تحقيقهما الا وهما العدالة الاقتصادية ونزاهة التعامل .

ولقد دفعت صحة النشاط التي أعقبت هذا التفاؤل الجديد كثيرا من المعلقين الى أن يطلقوا على السبعينات "عقد المفاوضات" . وبالرغم من أن تلك المفاوضات لا بد وأن تبدو الآن كبداية لفجر كاذب ، الا أن الدورة الاستثنائية السادسة نفسها قد أصدرت مجموعة جريئة من التوصيات في برنامج عملها ، لو كانت قد نفذت كلها ، فلربما أنقذت العالم من الكساد المشؤوم السائد الآن . وفقد برنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد فعاليته نظرا لأن أعضاء بعينهم في منظمتنا قد رفضوا السماح باتخاذ أى اجراء له قيمة من أجل تنفيذ ذلك البرنامج ، وكان ذلك مسببا لخيبة أمل العالم النامي وياسه المرير . ويبدو أن فشل المجتمع الدولي في مواجهة التحدي واغتنام الفرص قد قادنا الى النتائج الاقتصادية الرهيبة القائمة حاليا والتي تقوض النظام الاجتماعي في البلدان الغنية وتهدد الكثير من بلدان العالم الثالث في بقائها .

وتتمثل حقيقة الوضع الاقتصادي القاسي في افريقيا اليوم في الملايين من الناس الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية والأمية والفقر المدقع . وخلال الأعوام الأخيرة ، عانت اقتصادات البلدان الافريقية من ترد خطير في النمو ونتاج السلع والخدمات . وتفاقم هذا الاتجاه الذى كان ظاهر في السبعينات ، خلال الأعوام الثلاثة الاخيرة ، مما أدى الى معدلات نمو مسببة للكساد أو الى ركود كامل . وكانت النتيجة هي الانخفاض الخطير في مستويات المعيشة الهشة فعلا وتضور الجماهير جوعا واضمحلال الهياكل الأساسية التي كانت محدودة ولكنها حيوية ، اضمحلالا واسع النطاق امتد حتى شمل البيئة .

وهناك أسباب عديدة ومتنوعة لهذا اضمحلال . وأبرزها جميعا الكساد العالمي الحاد الأخير الذى كانت له تلك الآثار المدمرة على اقتصادات كثير من البلدان الافريقية وقد راتها الانتاجية ، ورفض شركائنا في التجارة بعناد دفع أسعار منصفة ومجزية لسلعنا الأساسية وموادنا الخام .

وعلاوة على ذلك ، فان النظام التجارى الدولى يتطلب من البلدان النامية أن تتفاوض حول الأسعار التي تأخذها ثمنها للمواد الخام والسلع الأساسية التي تصدرها ، بينما يتعين عليها أن تدفع أسعارا تتزايد باستمرار يحددها المصنعون لنفس تلك المواد الخام والسلع الأساسية . ولهذا فلا مفر من أن يتعرض أعضاء النظام للافلاس .

وبالنسبة لافريقيا زادت حدة هذه العوامل المختلفة نتيجة للجفاف الرهيب ، وهو أخطر ما عانت منه القارة في هذا العقد ، وقد نتج عنه نقص خطير في انتـاج الطعام مما أدى الى فقدان الارواح البشرية نتيجة للمجاعة .

ان عبء المديونية الحاد على بلدان العالم الثالث ، وبصفة خاصة بلدان امريكا اللاتينية ، قد شغل المجتمع الدولي خلال السنتين الماضيتين . وان الظروف القاسية التي نتجت عن هذه الديون تعوق اليوم الانتعاش الاقتصادي والتنمية في كثير من البلدان المتضررة .

ونظرا لضخامة المشاكل التي وصفتها الآن وحدتها ، من الواضح ان الشعب الافريقي لا يستطيع ، وحده ، أن يمنع الانهيار الاقتصادي الوشيك الذي يهدد كثيرا من أمه الفقيرة . وبينما نعتزف بأن الحكومات الافريقية يجب أن تواصل تحمل مسؤوليتها من أجل رفاهية شعوبها ، فاننا نتوقع من المجتمع الدولي ، بروح من التضامن واعادة تأكيد التكافل المتبادل ، المساعدة على تجنب هذه الكارثة التي تهدد افريقيا الآن .

فالمطلوب ، اذن ، هو رد جسور ومبدع وسخي على هذه الازمة حتى يتسنى لنا جميعا أن نجد حولا دائمة للمشاكل المزمنة بالقارة .

وبالتحديد ، على المجتمع الدولي أن يواجه شروط التبادل المتردية باطراد والتي تضر باقتصاديات العالم الثالث الآن بصفة عامة . وفي هذا السياق ، يجب أن يعتبر من الضرورات الملحة اصلاح المؤسسات المالية الحالية ، وخفض أسعار الفائدة الحالية التي تسبب العجز ، وتحرير التجارة العالمية .

وعلاوة على ذلك ، يرى وفد سيراليون أنه من أجل السعي لايجاد حلول للمشاكل العديدة التي تواجه القارة الافريقية الآن ، لا سبيل الى المبالغة في بيان أهمية تكثيف التعاون الاقتصادي في اطار المؤسسات المتعددة الاطراف والوكالات المتخصصة ، وخاصة البنك الدولي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . يجب أن يقدم لهذه المؤسسات دعم مالي متزايد ويجب أن تزود بالموارد الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها بطريقة أكثر فعالية .

لهذا ، كان من المؤسف للغاية لحكومي أنه بالرغم من خطورة الحالة الاقتصادية في افريقيا ، لم يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اتخاذ اجراء حاسم عندما كان ينظر في هذه المسألة في تموز/ يولييه الماضي . ونأمل أن تبين الجمعية العامة ، عندما تنظر في هذا الامر ، ضرورة التوصية بتدابير علاجية ملائمة .

ان النقص الخطير في العمة الاجنبية قد أوقف التنمية الصناعية والطاقة الصناعية الحالية اما معطلة أو تعمل بشكل جزئي . وقد اجتمعت كل هذه العوامل لتخلق عسدم الاستقرار في بعض بلداننا .

لذلك من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي والحكومات الافريقية جهودا مشتركة لعكس هذا الاتجاه الخطير .

وبينما أتكلم عن التعاون الدولي ، أود ان أسوق بعض الملاحظات المختصة بشأن المؤتمرين الدوليين اللذين انقضا قريبا . وأنا أشير الى المؤتمر العالمي الثاني للسكان الذي عقد في مكسيكو ، والمؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي عقد في نيبينا . واسمحوا لي وأنا أفعل ذلك ، أن أعبر مرة أخرى عن امتنان حكومة سيراليون للمكسيك والنمسا لاستضافتهما هذين المؤتمرين الهامين .

تكتسي مسائل السكان اليوم أهمية متعاظمة . وأصبحت كل حكومة تقرها تدرك بصورة متزايدة أن أعظم مورد لها هو الانسان .

وبالنسبة لنا نحن في افريقيا ، تحدرت المشاكل الانمائية في ارتفاع نسب الامية بشكل مزعج وانخفاض مستويات المهارات التقنية وانخفاض مستوى أداء الفئات المتوسطة من العاطلين ، وعدم الاهتمام بتاتا او بقدر يذكر بالبحوث والتطوير ، وضعف البنية الاقتصادية ، والنقص المزمع في رأس المال .

وبالتالي أصبح من الواضح أنه لكي نحل هذه المشاكل يجب علينا اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين وتنمية مواردنا البشرية .

لا تزال حكومة سيراليون ترى ، من جانبها ، أن مسألة تنمية السكان لا يمكن أن تفصل عن مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة . ان حكومي تؤمن ايمانا راسخا

بأن جميع الأنشطة الاقتصادية ينبغي أن توجه صوب النهوض بالفرد حتى يتسنى لسهه
الاسهام الفعال في التنمية الوطنية .

ولذا ، فاننا نشق بأن نتائج مؤتمر مكسيكو ستولد قوة الدفع الضرورية والارادة السياسية
اللازمة لقيام تعاون دولي سريع ومثمر في هذا المجال البالغ الأهمية .

لهذا السبب ، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي العميق للدور الذي يضطلع بهه
برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية في مساعدة البلدان
النامية في تنفيذ سياساتها وبرامجها . ويجدد وفد بلادي نداءه من أجل زيادة الموارد
المتاحة لهاتين الهيئتين لتمكينهما من تحقيق أهدافهما .

ان التصنيع ، شأنه شأن السكان ، له أهمية مركزية في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية لكل بلد . وقد أحاط وفد بلادي علما بتقرير المدير التنفيذي لمنظمة الأمم
المتحدة للتنمية الصناعية . لكنه بأسف لأن مسألة النهوض بالتصنيع في البلدان النامية
لا تزال تحجبها ظلال الاحكام السياسية من جانب البلدان المتقدمة . ومثال ذلك انه ،
بالرغم من أن تحديد رأس مال صندوق التنمية الصناعية ب . ٥ مليون دولار هدف متواضع ،
فانه لا يزال دون تحقيق .

وعلاوة على ذلك ، لم يتمكن المؤتمر العام من الاتفاق على اعلان مشترك بسبب
مقاومة بعض الوفود . ولكننا نشق مع ذلك بأن التقدم الضئيل الذي تم احرازه في فيينا
سوف يستخدم كأساس تقوم عليه جهودنا المشتركة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في
اعلان ليمبا .

وبلاحظ وفد بلادي بارتياح الاهتمام الذي أولاه قطاع مستعرض من الوفود في
فيينا لموضوع عقد التنمية الصناعية لافريقيا . ومن الواضح أنه ، لأن افريقيا تضم اكبر عدد
من أقل البلدان نموا ، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا خاصة لتحقيق التنمية
الصناعية في افريقيا لاقالة هذه القارة من وهدة الفقر التي ترزح فيها حاليا .
وأود الآن أن أشير الى الحالة السياسية في عالمنا .

في السنوات القليلة الماضية ، واجهت الامم المتحدة عددا من التحديات المعقدة والخطيرة ، التي يمس العديد منها بقاء البشرية ذاتها . وأخطر هذه التحديات تراكم الأسلحة النووية وخطر الابادة النووية الذي يواكبه . ونلاحظ اليوم بقلق متزايد أن سباق التسلح يدخل مجال الفضاء الخارجي .

ويرى وفد سيراليون بعد التفكير ، واسترشادا بالشواهد التاريخية ، ان التكديس المتواصل للأسلحة الذي لا يكبح جماحه ، وتطوير أسلحة التدمير الشامل ، وحصول العديد من الأمم على القدرة على انتاج الأسلحة النووية ، يؤدي حتما الى الحرب ، سواء كانت حربا مقصودة أو حربا يمكن أن تقوم نتيجة لسوء التقدير او بصورة عفوية .

ان بلادى مثلها مثل غيرها من أعضاء هذه الجمعية ، لها مصلحة أكيدة فسي تغادى وقوع كارثة نووية . وهذا ، دون سواء ، يفسر مطالبتنا بوقف تكديس الأسلحة الحالي الخطير ، والذي لم يسبق له مثيل . كما اننا أيضا نجد مناقشتنا ولا سيما للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ولجميع الدول الأخرى التي تراكت لديها الأسلحة النووية ، باستئناف المفاوضات في محاولة لاحتواء التوترات المتصاعدة الناجمة عن التكديس النووي بل وتخفيف حدتها . ونحن نحثها أيضا على استئناف المفاوضات لازالة خطر الفناء الذي يستتبع Eskرة الفضاء الخارجي . ولهذا ، نرحب باستئناف الاتصالات بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ويحدونا الأمل في أن تسفر هذه الاتصالات عن نتائج ايجابية .

ان استمرار العديد من الصراعات الاقليمية الخطيرة في بعض أجزاء العالم أيضا يعرض السلم والاستقرار الدوليين للخطر . ان هذه الحالة تزداد تفاقمًا بشكل مستمر من جراء استخدام القوة المسلحة لحل النزاعات الدولية بما يتناقض وأحكام ميثاقنا .

وهناك صراع لا يزال يسبب قلقًا عظيمًا لحكومة سيراليون ، ألا وهو حرب الاشقاء التي تدور رحاها بين ايران والعراق . فتلك الحرب التي طال أمدها أكثر ما ينبغي قد أدت الى خسائر جسيمة في الأرواح ، كما تشكل استنزافًا خطيرًا للموارد الاقتصادية البشرية لهذين البلدين ويمثل استمرارها تهديدًا للسلم والاستقرار الدوليين . ولهذا ، تكرر حكومة سيراليون مناقشتها لكل من ايران والعراق بأن ينصاعا لنداء المجتمع الدولي وأن يضعوا - على وجه السرعة - حدا لهذا النزاع وأن يستأنفوا الحوار البناء وذلك حتى يمكن اعادة احياء الثقة المتبادلة .

ان صوت الطلقات المستمر في الشرق الأوسط ان هو الا تذكرة مفزعة بأن المنطقة ككل يمكن أن تنفجر في عنف واسع النطاق ، ومسؤوليتنا المشتركة هي أن نضمن عدم حدوث انفجار جديد في تلك المنطقة . ويجب ان تسعى جهودنا المشتركة الى التوفيق بين

الغضب المفهوم للفلسطينيين الذين لا يزال ينكر عليهم مطلبهم العادل في أن يكون لهم وطنهم الخاص بهم من جهة ، وحاجة اسرائيل لأن تعيش في أمن داخل حدود معترف بها دوليا من جهة أخرى .

لذا ، يهدف وفد سيراليون الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط بالمشاركة الكاملة والمتساوية لجميع أطراف النزاع .

ان مشكلة قبرص وهي أمة قسمت رغم ارادة شعبها ، لا تزال تحظى باهتمام حكومة بلادى . فهذه المنظمة ، باعتبارها الحارس الأمين لأمن وسلامة جميع الأمم ولا سيما الأمم الصغيرة لا يمكن أن تظل ساكنة وأن تسمح بأن يصبح التقسيم الحالي لقبرص دائما .

لذا ، تجدد بلادى مطالبتها بانسحاب جميع القوات الأجنبية من قبرص ، ودعوتها الطائفتين القبرصيتين للاجتماع معا من أجل ايجاد حلول مناسبة لمشاكلهما دون انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية لدولة قبرص المستقلة غير المنحازة . اننا نلاحظ اتخاذ الأمين العام زمام المبادرة لاستخدام مساعيه الحميدة للعمل على جمع كل الأطراف المشتركة في النزاع على مائدة واحدة . ونحن نرحب بهذه المبادرة * .

أما بالنسبة لمسائل الأمم المقسمة فما يبعث على الأسى والقلق أن يحول استمرار وتقسيم شبه جزيرة كوريا دون قيام شعبها الدينامي بالنهوض بدوره في المجتمع الدولي . اننا على علم بالمقترحات التي قدمت لاجراء مفاوضات من جانب كلا الطرفين ، لكننا نأسف لاقام شروط مسبقة لا هدف منها سوى الحيلولة دون التوصل الى حل المشكلة .

ان حكومة سيراليون مقتنعة اقتناعا راسخا بأن مشكلة كوريا ، مثلها مثل مشاكل الأمم الأخرى المقسمة ، يجب أن تحل سلميا من جانب الشعبين الكوريين أنفسهما بالحوار والمفاوضات .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد سلام (اليمن) .

وفي الوقت الذي نسعى فيه الى التماس حل سلمي للتحديات العديدة التي تواجه هذه المنظمة ، فان من بواعث القلق العميق والأسى الشديد لحكومة بلادي أن ترى ان نظام بريتوريا ، متجاهلا تماما التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والرأى العام العالمي ، يواصل أعمال القتل والعنف والقهر ضد شعبه ويهدد السلم والأمن في الجنوب الافريقي بأسره . وذلك ارهاب دولة ، ويتعين على هذه المنظمة ، ولاسيما مجلس الأمن ، الالتزام بمعارضته واستئصال شأفته أينما وجد .

منذ ما يقرب من ست سنوات أصدر مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفه أساسا لحصول ناميبيا على الاستقلال واقامتها الدولة الخاصة بها . وما يؤسف له ، ان اتمام قضايا خارجية وشروط مسبقة على هذا الموضوع أعاقت حصول ناميبيا على الاستقلال ، ونتيجة لذلك طال الأمد بعملية التفاوض على مر السنوات الست العاضية دون ان تسفر عن نتيجة .

فاسمحوا لي أن أقول ان اولئك الذين يناصرون قضية الحرية في وطنهم لكنهم ، في الوقت ذاته ، ينكرون مد نطاقها الى الشعب النامبي لن ينجحوا في أعمالهم لأن الحرية كل لا يتجزأ ومن ثم ، فان العالم لم يتحرر بالكامل اذا كان جزء من أجزائه يخضع لسيطرة الآخرين بسبب تواطؤ أو عدم اكتراث بعض الدول الأعضاء . كما أن الدفاع عن الحرية ليس مهمة وطنية فحسب ، بل عمل يهم العالم أجمع وقد التزمت به هذه المنظمة التزاما رسميا لا رجعة فيه .

لذلك ، يهيب وفد بلادي بكل الحكومات وكل ذوى النوايا الطيبة ان يدنوا بشدة حكومة جنوب افريقيا لسياسة القمع التي تنتهجها ، ويحثوا مجلس الأمن على أن يتخذ كل التدابير في اطار الميثاق من أجل حمل جنوب افريقيا على التخلي عن سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها ، ان انه بهذه الطريقة دون سواها نستطيع القضاء على التوترات المستمرة التي تهدد على نحو خطير السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي .

ان بلدا صغيرا مثل سيراليون يدرك ادراكا تاما قيمة التعاون الدولي . ففي خلال الأزمة الاقتصادية الراهنة حظيت بلادى بالتعاون من جانب الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فضلا عن جهات أخرى . ومن بين البلدان الصديقة التي استجابت للتعاون معنا في الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها حاليا جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية اللتان استجابتا لاحتياجاتنا وفقا لسذائهما المعتاد . ونحن نتقدم بأصدق آيات الشكر لهاتين الأمتين الصديقتين .

وختاما ، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان حكومة بلادى العميق لأميننا العام لمناشدته كل الدول الأعضاء في منظماتنا أن تعيد تأكيد التزامها بمبادئ الميثاق وتبنيه المجتمع الدولي الى الكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد القارة الافريقية في الآونة الراهنة . وقد لاحظنا أيضا بكثير من الارتياح التعهدات البليغة التي أعلن عنها الأعضاء الآخرون من فوق هذه المنصة . ويحدونا الأمل في أن تترجم تلك التعهدات الى تدابير ملموسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣